



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

جولة جديدة - إعاقات جديدة - تقدم جديد

مع كل إعلان عن جولة جديدة من مفاوضات جنيف الخاصة بحل الأزمة السورية، «ينتفض» عيش الدبابير في مختلف المواقع، في الداخل والخارج، وعلى جميع الجبهات العسكرية، والإعلامية، والدبلوماسية، ويبتدع أدوات جديدة في الإعاقة، بعد أن تكون قوى الحل قد أزلت العوائق السابقة، أو على الأقل أضعفت تأثيرها.

بناء على تجربة الجولات السابقة، كان التصعيد العسكري في الميدان الأداة الأساسية لقوى الإعاقة، في التشويش على مفاوضات جنيف، أو إيقاف مسارها، أو إفراغها من محتواها.

جديد قوى الحرب في هذا السياق، وبعد أن تحدد موعد جولة جنيف في السادس عشر من الشهر الجاري، لم يعتمد التصعيد الميداني المباشر في الداخل، بل أخذ مسارين جديدين:

- محاولة تصعيد التوتر في المنطقة الجنوبية، مترافقة مع تهويل إعلامي تضليلي، والحديث عن عملية أمريكية - أردنية مشتركة، أي عبر التصعيد العسكري من الخارج، بعد أن تم ترويض أدوات الداخل في قفص أستانا.

- تصريحات المبعوث الدولي الخاص ستافان ديمستورا، التي تكشف عن محاولات إرباك جولة جنيف القادمة عبر تغيير جدول الأعمال، أو على الأقل تعديله، وتحويله إلى منصة لتمير مناطق آمنة بصيغة أخرى تتناقض شكلاً ومضموناً ووظيفة، مع تلك التي تم الاتفاق عليها في أستانا، مما يعني إجهاد التقدم الهام الذي حدث في أستانا.

أول ما ينبغي تثبيته هنا، إن إيجاد وقائع جديدة على الأرض، واختلاق الذرائع، من قبل تلك القوى التي تعمل على استدامة الأزمة السورية إلى أن يشاء الله، هو دليل على أن خياراتها السابقة قد تهاوت، أو على الأقل لم تصمد أمام ضرورات الواقع الموضوعي الذي يعبر عنه الحل السياسي، وقواه الحية، وأنها مضطرة إلى استخدام أوراق جديدة بهدف العرقلة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإعاقات الجديدة التي يتحلف بها هذا وذاك، تجري ضمن الإحداثيات ذاتها، أي الإحداثيات التي استطاعت تجاوز كل الحواجز، ودفع كل القوى إلى ميدان الحل السياسي، أي التوازن الدولي الجديد، وبالتالي فإن هذه الإعاقات سواء أخذت الجانب الميداني العسكري، أو بدع أخرى من طرف أبالسة الحرب، فهي محكومة بالفشل، ويمكن مرة أخرى إنقاذ مسار العملية التفاوضية من بين مخالب الذئاب، على عكس ما يبشر به فقهاء الحرب سواء كانوا محسوبين على المعارضة، أو على النظام وكل بطريقته، الذين يسارعون إلى نعي جنيف، كمن يزف بشرى.

إن واشتطن الحائرة والمتردة، وغير القدرة على حسم خياراتها في ظل الإدارة الجديدة، بغض النظر عن استعراضاتها العسكرية هنا وهناك، عاجزة عن القيام بأي فعل عسكري مباشر، كما كانت عاجزة منذ محاولتها الأولى عام 2014، وجل ما تستطيع فعله، هو: توريث جديد لأتباعها، وتقديمهم قرايين على مزبح مشاريعها، سرعان ما سيرتد عليهم وعليها أما بدعة المبعوث الخاص عن مناطق آمنة جديدة، فما هي إلا صدى للضغوط التي تمارس عليه من تلك القوى الدولية، وجدول أعمال الجولة أي بحث السلات الأربع بالتوازي «الحكم - الدستور - الانتخابات - الإرهاب» ليس مجالاً للابتزاز، وتمير نفوذ لهذه الدولة أو تلك بعد أن لفظتها سياساتها خارج الميدان السوري.

مخططات التقسيم

«فرطت» [05]

شؤون استراتيجية



خطوات الإيكولوجيا الاشتراكية

18

شؤون اقتصادية



المصارف الخاصة «أربح أكثر مع ليرة أضعف»!

12

ملف «سورية 2017»



لا بديل عن الحل السياسي إلا الحل السياسي نفسه!

06

شؤون عمالية



إثبات عقد العمل

03

نسا جو القطاع الخاص..

من «يرتي» حقوقهم الممزقة؟



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



من المسؤول؟

تتشابه وتكرر الأحداث، التي تصاب بها الشركات والمعامل الواقعة على خطوط النار، بحيث تتحول هذه الشركات إلى هدف مباشر أثناء العمليات العسكرية، وتصاب بأضرار جسيمة نتيجة لذلك ويصاب العمال أيضاً إصابات جسيمة، وخسائر مادية، لدرجة أن يقع في صفوفهم شهداء وجرحى، ولكن السؤال المفترض أن يتبادر إلى الأذهان هو: أليس بالإمكان تقدير المخاطر المحدقة بهذه الشركات، والعمل على اتخاذ خطوات استباقية لتجنب الشركات والعمال ما حدث بها من أضرار؟

إن التجارب التي مرت بها الشعوب التي تعرضت للحرب قبلنا والتي تمكنت من حماية معاملها ومراكزها الانتاجية بإيجاد البدائل لمواقعها لعلها أن تلك المراكز وضرورة استمرارها في الإنتاج، هي عامل مهم للحفاظ على الاقتصاد الوطني، باعتباره أحد دعائم المواجهة وتقديم الحاجات الضرورية للشعب، وعدم التحكم بلمقته واحتكارها من قبل تجار الحروب وأمرائه المغتنيين بكل الوسائل والأشكال من حاجات الفقراء واحتياجاتهم. يمكن أن نضرب بعض الأمثلة من الواقع، حيث تركت الشركات لمصيرها المحتوم بالتدمير، مع العلم بأن الإمكانية كانت متوفرة لإنقاذ هذه الشركات من مصيرها، والأمر كان بحاجة إلى ذلك القرار الجريء الذي سيتخذ، ولكن أذن من طين وأذن من عجين وأولى الشركات بهذا الخصوص كانت شركة تايكو لصناعة الأدوية حيث خزنت بها المواد الأولية بكميات كبيرة، وكذلك خزنت بها السيارات والميكرو باصات التي تمت سرقتها والاستيلاء عليها من قبل المسلحين ولم تتخذ تلك الخطوات والقرارات الضرورية من أجل فك آلات الإنتاج وسحب المنتجات الدوائية إلى مكان آمن وهذا المكان متوفر تملكه الشركة والعمال والفنيون كانوا على استعداد للقيام بتلك المهمة الخطرة وقاموا ببعضها جزئياً.

شركة الصناعات الحديثة، وهي إحدى الشركات الرائدة في صناعة الأقمشة الجوخية، ولكنها دمرت عن بكرة أبيها وما تبقى من ألتها وأنوالها تبخر مع الريح العاتية.

الشركة الثالثة مؤخرًا، وهي شركة المغازل الواقعة في منطقة كثيرة التوتر وتسودها اشتباكات متواصلة، وبدأت الشركة بجهود عمالها الأشاوس بإعادة تشغيل الكثير من أنوالها، لتصاب الآن بالدمار حيث لم يقدم أولو الأمر ومن يبيدهم القرار على محاولة إيجاد حلول من أجل نقل ألتها ومعداتها إلى مبنى آخر، متوفر في باب شرقي يمكن تجهيزه والإقلاع بالإنتاج دون توقف.

إن السؤال والذي قد يكون وحيداً وممكنًا بالنسبة لهم، هو: كيف سنتصرف بالعمال، وإلى أية جهة سنرسلهم، هذا هو المقدور عليه من قبلهم وليس شيئاً آخر؟

مبالغ تعود بالنفع على العامل بشكل أني فقط في حين أنها لا تضاف إلى أجره التقاعدي مستقبلاً. وما يزيد الطين بلة أنه لا توجد أداة أو عقوبات رادعة بحق رب العمل الذي لا يلتزم بتسجيل عماله في التأمينات الاجتماعية بالأجر الحقيقي، إلى جانب غياب دور النقابات التوعوي للعمال بحقوقهم، في مقابل تخاذل اللجان التفتيشية، وفساد موظفي التأمينات.

واقع اللجان نقابية

وللقطاع الخاص النسيجي ثماني لجان نقابية، هي: لجنة أدياس، لجنة عيسى غروب، لجنة القدم، لجنة الحريقة، لجنة القابون، لجنة تجمع الدويلعة، لجنة تجمع سيف 400، ولجنة ماجيلا، إلا أن هذه اللجان تعجز عن تمكين العمال من استعادة شيء من حقوقهم، وسط إجراءات حكومية تحابي أرباب العمل على حساب العمال من جهة، وتمهد لخصخصة ما صمد من قطاع الدولة تحت مسمى التشاركية مدعومة بالقانون 17 الذي قدم حقوق العمال على طبق من ذهب، لأصحاب رؤوس الأموال، ويبدو جلياً أن أياً من مطالب عمال القطاع الخاص لن تتحقق ما لم تتخذ إجراءات فعلية لتعديل هذا القانون المجحف بحق العمال قبل كل شيء.

المعامل حاملين أموالهم وما نجا من الأتيم تاركين الألفاً من العمال بدون عمل، أو حتى أي تعويض عادل، في حين بقي من بقي من أرباب العمل، بعد صمود معاملهم ودوران عجلة الإنتاج فيها، بفضل العمال، ومع ذلك فإنهم لم يمنحوا عمالهم إلا النزر اليسير من حقوقهم المستلبة، مستغلين الظروف الحالية في ممارسة مزيد من الضغط على العمال، الذين هم في أمس الحاجة إلى تأمين قوتهم وأسرهم.

استغلال وخداع!

من أكبر المشكلات التي يواجهها العامل في القطاع الخاص موضوع تسجيله في التأمينات الاجتماعية بالحد الأدنى للأجر، بدلاً من أجره الحقيقي، حيث يلجأ رب العمل إلى خداعه وإقناعه بالتسجيل بالحد الأدنى من الأجر باعتبار أن ذلك يخفف الجزء المقطوع من مرتبه للتأمينات الاجتماعية، وهو ما ينعكس سلباً على العامل حين تقاعده ليكتشف أن أجره التقاعدي لا يغني ولا يسمن.

وينص القانون 17 على أن تضاف الزيادة الدورية في أجر العامل كل سنتين إلى الحد الأدنى من الأجر، لكن القطاع الخاص لا يلتزم بذلك، ويتحايل على العامل بإعطائه تعويضات، مثل: تعويض غلاء المعيشة وتعويض الإنتاج، وهي

يعاني عمال القطاع الخاص ظلماً مضاعفاً مقارنة برفاقهم في القطاع العام، فبرغم أن معاناة عمال القطاعين واحدة، وهمومهما مشتركة إلى حد كبير، إلا أن ثمة جوانب يزيد فيها الغبن الممارس بحق عمال القطاع الخاص نظراً لخضوعهم للقانون 17 سيء الصيت والمعروف بمحاباته لأرباب العمل على حساب العمال. وتسعى قاسيون من خلال هذه المادة والمواد اللاحقة إلى تسليط الضوء على واقع عمال القطاع الخاص الإنتاجي، بمختلف مجالاته لوضع تصور أكثر جلاء لما ينبغي أن يكون عليه وضع الطبقة العاملة في المرحلة اللاحقة، حيث ستكون البداية من الصناعات النسيجية.

■ غزله الماغوط

حقوق حُصِّلَتْ..

منذ نحو ستة أشهر، حصل عمال نسيج القطاع الخاص على حقوق طالما اعتبرت حكراً على عمال قطاع الدولة، إذ تمخض نضالهم عن الإقرار بحقوقهم في الحصول على الإعانات النقابية، أسوة بعمال القطاع العام، كإعانات الولادة والوفاة والزواج، إلى جانب تحمل المستوصف العمالي لـ 50% من قيمة الأدوية والتحاليل والمعاينات الطبية للعمال المنتسبين إلى النقابة.

وأخرى تنتظر...

إلا أن قائمة طويلة من الحقوق الأخرى ماتزال تنتظر أن تجد لها مكاناً على أرض الواقع، فبسبب تردي الأوضاع الأمنية منذ مطلع الأزمة غادر الكثيرون من أصحاب

إثبات عقد العمل

لم يشترط القانون المدني السوري لصحة عقد العمل أي شكل خاص من الشكليات، وفق ما نصت عليه المادة 634 منه. كما أن المادة 47 من قانون العمل نصت على أن إثبات عقد العمل يجب أن يكون بالكتابة وفق ما يلي:

■ ميلاد شوقي

- 1- يلتزم صاحب العمل بتحرير عقد العمل المبرم مع العامل كتابة، وباللغة العربية، لكل من الطرفين نسخة، ونسخة تودع لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية المختصة خلال 3 أشهر من تاريخ تحرير العقد.
- 2 - إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات ولصاحب العمل إثبات العكس بالطريقة نفسها.
- 3- يعطى العامل إيصلاً بما يكون قد أودعه لدى صاحب العمل، من أصول الوثائق والشهادات.

الكتابة شرط إثبات

لا تعتبر الكتابة ركناً من أركان العقد، بل شرط أثبات، ويستفاد من ذلك أن الامتياز الذي منحه النص للعامل عند تخلف الكتابة، بأنه أجاز له إثبات العقد بأية طريقة أخرى، وهذا يفترض وجود العقد على الرغم من عدم تحريره في صيغة خطية. ولكن المشرع في القانون أعطى لرب العمل إثبات العكس بالطريقة نفسها أيضاً، وهنا صاحب العمل لا يحتاج إلى مثل هذا الامتياز الممنوح للعامل لأن

العامل هنا، هو الطرف الضعيف في العقد الذي يجب حمايته وليس صاحب العمل، وإن عدم وجود عقد مكتوب مرجعه إلى تقصير صاحب العمل وليس العامل بكل تأكيد، فهل نعطيه امتيازاً ليتهرب من مسؤوليته نتيجة تقصيره ومخالفته للقانون؟!

القانون السابق أنصف العامل

مع العلم أن قانون العمل السابق رقم 91 حرم صاحب العمل من هذا الامتياز



التأمينات الاجتماعية مهلة طويلة ومجفة بحق العامل، فإذا تعرض العامل خلال هذه الفترة إلى إصابة عمل كيف يستطيع أن يثبت أنه عامل لدى صاحب العمل، ومن الذي سيحفظ حقوقه؟

وما الذي يبرر إعطاء كل هذه المهلة لصاحب العمل، مع أن إيداع العقد لا يحتاج إلى إجراءات معقدة، فمهلة 15 يوماً كافية وتزيد أيضاً وتحفظ حقوق العامل.

لأنه اعتبر العامل هو الطرف الضعيف اقتصادياً، الذي تجب حمايته بقواعد قانونية تمكنه من تحصيل حقوقه، ولكن القانون رقم 17 بإعطائه هذا الامتياز لصاحب العمل يكون عملياً قد جرد العامل من هذا الحق ومنعه من إثبات حقه.

مهل تضييع حقوق العامل

إن إعطاء مهلة ثلاثة أشهر لصاحب العمل لإيداع نسخة لدى مؤسسة

الطبقة العاملة



البرازيل - احتلوا البرازيل

أعلنت النقابات العمالية البرازيلية، أن الإضراب العام يوم 28 نيسان الماضي لم يكن سوى بداية لسلسلة من الاحتجاجات والمظاهرات ضد الإصلاحات النيوليبرالية، التي تقوم بها الحكومة، وخلال اجتماع لجميع المنظمات العمالية البرازيلية، أجمع النقابيون على أنهم سيقومون اعتباراً من 8 أيار وحتى 12 أيار بتنظيم نشاطات في جميع الولايات البرازيلية السبع والعشرين، وذلك بغية إقناع النواب بالتصويت ضد هذه الإجراءات، وسيقوم النقابيون أيضاً اعتباراً من الخامس عشر من أيار وحتى التاسع عشر، بتعزيز الدعوة إلى نشاط «احتلوا البرازيل» للضغط على الحكومة وأعضاء الكونغرس.



الأردن - عمال الإسمنت

نفذت النقابة العامة للعاملين في البناء والأخشاب يوم 7 أيار، بمشاركة العاملين في شركة لافارج للإسمنت الأردنية اعتصاماً أمام بوابة الشركة جنوبي محافظة الطفيلة، للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية، وتحقيق مطالبهم التي اتفقوا عليها مع إدارة الشركة قبل عام ونصف، وشارك في هذا الإضراب ما يقارب الـ (560) عاملاً، شمل مواقع عدة للشركة، وجاء الاعتصام احتجاجاً على تصرفات إدارة الشركة والمصاطلة في تنفيذ المطالب العمالية التي قدمت لها منذ أكثر من سنة ونصف، والتنصل من الحقوق المكتسبة للعاملين وعدم منح العاملين الزيادات السنوية المستحقة، وهدد العمال في حال عدم تلبية مطالبهم أن العمل سيقف بشكل كامل.



فرنسا - لا للبرالية

دعت كبرى النقابات العمالية الفرنسية العمال للخروج بمظاهرة في العاصمة باريس، بعد يوم واحد من فوز الرئيس ماكرون، للاحتجاج على السياسات الاقتصادية «الليبرالية» التي يستعد لتنفيذها، والتي تمس قانون العمل بشكل مباشر. خرج مئات العمال في مظاهرات في شوارع باريس، يوم 8 أيار أدت لاشتباكات مع قوات حفظ النظام، واعتقلت الشرطة حوالي 141 عاملاً. قال عامل مشارك في المظاهرة: سنكون حذرين ولن نقبل بأن يواصل العمل الذي بدأه عندما كان في السلطة، نريد أن نقول: إنه إذا واصل خطاه التي بدأها لتدمير قانون العمل، فلن نتركه بحاله.



المغرب - اعتصام تحت الارض

مازال مستمراً اعتصام ثلاثين عاملاً في منجم جبل عوام، الذين دخلوا في إضراب مفتوح عن العمل منذ أربعة أسابيع تحت الأرض بعمق 700 متر، وتضامن معهم حوالي 120 عاملاً، في مواقع فوق الأرض وقد تعرض العمال لشتى أشكال الترهيب صرح أحد العمال المعتصمين فوق الأرض: إن الإدارة لجأت لقوى الأمن لترهب العمال وقد تعرضت نساء المعتصمين للتعنيف في الشارع العام، وأن شخصاً يثق أبواب أسر المعتصمين، ويطلب الحصول على توقيعات، يرجح أن لها صلة بالفصل عن العمل. يطالب العمال بضمان الطبابة لـ 700 عاملاً، بالإضافة لرفع الأجور وتأمين مرافق خدمية للعمال، في مواقع العمل.

المهندسون يطالبون؟



المهندسون كشريحة اجتماعية - كانت قبل انفجار الأزمة السورية - وتضررها من السياسات الليبرالية التي طبقت في البلاد خلال السنوات العشر الأخيرة هو كباقي المجتمع السوري.

العاملين في الدولة والقطاع العام، مع العمل الحر شريطة زيادة الرسوم على الزملاء العاملين في الدولة والقطاع العام، من 4,5% إلى 6% من الأجور والتعويضات مقرنة بزيادة الراتب التقاعدي 2000 ليرة في الشهر، وكذلك تحديد المعاش التقاعدي باقتراح معمل من مجلس الإدارة، يراعى فيه وضع ميزانية الخزانة بحيث لا يتجاوز ما يصرف منها 85% من مواردها.

كما كانت هناك قرارات عديدة، اتخذت من مجلس الإدارة بتحديد الحدود الدنيا للعائدات التقاعدية، وبعض القضايا التي تتعلق بالعاملين في الدولة والقطاع العام، أو في المكاتب الهندسية الخاصة.

دخل للزملاء في المحافظات المتضررة من الأزمة. فرع حلب: طالب بتخفيض الحد الأدنى للعائدات التقاعدية لأصحاب المكاتب بنسبة 25% فرعاً حمص ودير الزور: طالباً برفع سقف الراتب التقاعدي للمهندس، والموافقة على منح أسر الذين استشهدوا في مواقع عملهم بعد عام 2014 سلفاً شهرية من خزانة التقاعد إلى حين تعديل الفقرة الخاصة بإصابة العمل.

فرع دمشق: طالب بتقسيط العائدات التقاعدية عند تثبيت المزاولة. كما كانت هناك مذكرات مرفوعة من مجلس إدارة خزانة التقاعد، لمناقشتها في المؤتمر، حول المساواة في مدة المزاولة بين

مذكرات ومطالب

خلال المؤتمر الأربعين لخزانة تقاعد المهندسين الذي انعقد يومي 24 و25 نيسان، تم رفع العديد من مذكرات المطالب، من مختلف فروع النقابة في المحافظات، عن طريق المكتب التنفيذي ونقيب المهندسين، لعرضها على المؤتمر العام للمهندسين، ومناقشتها واتخاذ قرارات فيها، بعضها خاص في كل محافظة، وبعضها مشترك بين المحافظات، ومنها: فرع درعا: طالب بتخفيض الحدود الدنيا للعائدات التقاعدية، وخاصة للمسجلين في شعبة المكاتب الهندسية الخاصة، والذين يمارسون مهنة الهندسة في مجال التعهدات والتوريدات، والإبقاء عليها كما كانت سابقاً، لعدم وجود

مراسل قاسيون

مع انفجار الأزمة واستمراريتها منذ ست سنوات ونيف، لم يعد للمكاتب الهندسية أي عمل في المناطق التي خرجت عن سيطرة الدولة، رغم حركة البناء الواسعة والفوضى فيها لعدم وجود مرجعية، بينما توقفت أعمال البناء في مناطق التوتر، وتراجعت بشكل كبير حتى في المناطق الآمنة، والتي هي تحت سيطرة الدولة، فتوقفت الكثير من هذه المكاتب عن العمل، وخسر الكثير من المهندسين أعمالهم ومكاتبهم، ناهيك عن ظروف التهجير والمعيشة والغلاء، التي أثرت سلباً على واقع هذه الشريحة النوعية والهامة.

المؤتمر الثالث للصحة والسلامة المهنية

بدعوة من منظمي المؤتمر، حضرت جريدة « قاسيون » مؤتمر اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية، وتحت شعار «أمنلة جمع واستخدام وثائق السلامة والصحة المهنية تعزيزاً لأسس ثقافة الوقاية».



والاستعانة بوسائل الإعلام لنشر ثقافة الصحة والسلامة المهنية، إلى جانب تدريسها في المدارس والجامعات، والتأكيد على الدورات التدريبية للعاملين في هذا المجال إلى جانب إنشاء لجان للصحة والسلامة المهنية في المعامل جميعها.

وخلص المؤتمر إلى جملة من التوصيات أبرزها: توفير إحصاءات دقيقة لعدد العاملين في المهن الشاقة والخطرة في مختلف المجالات من خلال آلية عمل تنظمها مديرية الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية،

تفصيلية، تتعلق بالأمراض المهنية وأبرزها السرطانات الناجمة عن التعرض للإشعاع والمواد الكيميائية، وخطورتها على حياة العمال وإمكانية انتقالها بالوراثة وسبل الوقاية منها. وتناولت الجلسة الثانية: جملة من القضايا في طبيعتها السلوك الآمن في بيئة العمل، إلى جانب تلوث الهواء في المعامل، وأنواع الملوثات من غازات وأبخرة وجسيمات، ومخاطرها، وكيفية قياس مدى تعرض العامل لها إضافة إلى الوقاية منها، كما تطرق المحاضرون إلى قضايا فرعية كالذكاء الوقائي في بيئة العمل، وأنواع المبيدات الحشرية، وأضرارها على الإنسان وكيفية التخلص منها.

مراسل قاسيون

عقد المؤتمر الثالث للسلامة والصحة المهنية برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبحضور ممثلي الاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد غرف صناعة دمشق، والعديد من شركات القطاع الخاص وذلك في قاعة رضا سعيد، ضمن جامعة دمشق. وتطرق المؤتمر في جلسته الأولى إلى جوانب عدة أبرزها: التسجيل والإبلاغ عن الأعمال الشاقة والخطرة وقواعد الإبلاغ عن حوادث العمل والأمراض المهنية إلى جانب تسليط الضوء على الاتفاقيات العربية والدولية التي تعنى بالسلامة المهنية، وناقش المحاضرون قضايا علمية

من أول السطر

■ نبيل عكام

إصابات العيون المهنية -2-

مخاطر بيئة العمل وخاصة الأشعة والحرارة كثيرة، فالعاملون في الأفران هم الأكثر تعرضاً للإصابة بعقمة العدسة وإصابات القرنية. وهناك تأثيرات أخرى غير مباشرة، تتعرض لها العينان، مثلاً: تسمم الجسم بالمعادن كالرصاص والزئبق والزرنيخ والنحاس وغيرها والتسمم بالمواد الكيماوية، وهي تؤدي إلى التهابات العصب البصري والأعصاب الحركية فتكون الإصابة بضعف الإبصار وضمور العصب البصري، وقد تؤدي إلى فقدان البصر نتيجة هذا التسمم.

وقاية العينين: تتطلب وقاية العينين في الصناعة عدة إجراءات لا بد أن تكون متكاملة للحصول على الوقاية الضرورية وهي تنقسم إلى: إجراءات هندسية

أ- الإغلاق: وذلك بوضع الحواجز الضرورية للآلات المستخدمة لمنع تطاير أي رايش وشوائب باتجاه وجه العامل، وتكون عادة من النوع الشفاف ليتمكن العامل من رؤية ما يقوم به من عمل بشكل سهل.

ب- الترطيب: وتستخدم في العمليات التي تسبب تصاعد أغبرة وأتربة لمنع وصولها إلى العينين.

ج- التشغيل الآلي: وذلك باختيار الآلات والمكينات التي تقوم بالأداء الآلي بحيث يكون العامل المشرف على مسافة آمنة من الآلة، ولا يتعرض لتأثير الرايش أو الأتربة والإشعاعات الناتجة عن أداء الآلة.

د- تهوية بيئة العمل بشكل مناسب. الإجراءات الشخصية:

- توعية العامل بالمخاطر الناجمة عن المهمة المطلوب منه أدائها وأهمية الوسائل الهندسية المستخدمة لحمايته وضرورة المحافظة عليها. - تأمين النظارات الواقية للعينين، أو الحواجز الواقية للوجه، وهي نوعان: معتمة وشفافة. الشفافة، وقد تكون من البلاستيك أو الزجاج غير القابل للكسر أو التشوه. أما النظارات الواقية من تطاير الأتربة أو الغازات يجب أن تكون محكمة الإغلاق على العينين وليس فيها فتحات، ومزودة بما يمنع تغييشها.

النظارات العاتمة، تستخدم لوقاية العينين من أثار الإشعاعات الضوئية والحرارية أو الأشعة فوق البنفسجية وتختلف درجة عتامة النظارة المستخدمة حسب شدة التعرض.

- إجراءات طبية: إجراء الفحص الطبي الدوري للعيون كل ستة أشهر أو كل سنة، وذلك حسب طبيعة المهنة وشدة تعرض العامل لمخاطرها. وذلك بهدف اكتشاف أية حالة مرضية مبكراً ليتم معالجتها بسرعة، قبل أن تصبح مزمنة وتؤدي إلى أضرار يصعب علاجها.

ضرورة وجود عناصر الإسعاف الأولي المدربة على الطرق الصحيحة في حالة إصابة العين من وضع المطهرات واستخدام الضمادات، ومعرفة الحالات التي تتطلب إرسال العامل المصاب إلى المشفى أو الطبيب المختص.

ويجب أن تتوفر في حقيبة الإسعاف الأولي لإصابات العين في المنشأة المواد المطهرة للعين، مثل: محلول البوريك المخفف، والشاش والقطن المعقم، ومجموعة من قطرات العين، والمراهم المطهرة.

جميل: مخططات التقسيم قد «فرطت».. والأرض للشعب السوري!



وهناك تعقيدات في جنيف من الناحية السياسية بسبب التعقيدات الميدانية، لكن إذا استطاعت أستانا أن تحل هذه التعقيدات، فذلك يعني أن الطريق قد انفتح واسعاً أمام الحل السياسي في جنيف. لذلك، نحن نأمل خيراً، ومتفائلون من اتفاق أستانا، لأنه سيسمح لجنيف أن يؤدي المهمة المطلوبة منه بإنجاز الاتفاق حول تنفيذ القرار الدولي 2254.

● هل سيقود ذلك براك إلى تغيير الأولويات والترتيبات، بما يتعلق بقوى المعارضة؟

اليوم، نشهد وجوداً وحضوراً أكبر للمعارضة المسلحة بكل أطرافها، هل تعتقد أن هذا الأمر سينسحب على التسوية السياسية، باعتبار أن الكثير بات يقول اليوم: من يملك الأرض، ومن يمون، هو من يجب أن يكون موجوداً في هذه المفاوضات...

ومن قام بحساب من يملك الأرض؟ ألا يملك الشعب السوري أرضه؟ أليس ابن هذه الأرض؟ أم فقط المسلحون يملكون الأرض؟ ما هذا الكلام؟ كل هذا الكلام الذي يُقال «من فوق الأساطيح» هو لتبرير حمل السلاح. 95% من الشعب السوري لا يحمل السلاح، والأرض له. لذلك يريد حال سياسياً، وسينتصر هذا الحل، وكل القوى السياسية التي تعرقل هذا الحل ستتبرخ، وهي في طريقها اليوم كما نرى في كل التشكيلات السياسية الموجودة في الأزمة السورية نحو التبرخ!

أشهر قادمة يتنطح البعض للقول: بأن هذا الموضوع سيؤدي للتقسيم؟ ما أستنتج أنا من ذلك هو: أن محاولات التقسيم التي كان يلهث إليها البعض قد وجّهت لها ضربة قاصمة باتفاقية أستانا الأخيرة، والآن هم هلعون ومذعورون من أن كل مخططات تقسيم سورية وتقسيمها قد «فرطت» نهائياً، ولذلك نرى كل هذا الهجوم الإعلامي الفظيع والمدمَش، الذي يجري حول اتفاق أستانا.

وأريد أن أستفيد من الفرصة لأقول: واستغرب من أن دولاً عربية لا تلعب أي دور عملي في هذه العملية، مع أنه مطلوب منها ذلك. ولا أريد أن أعبر عن دهشتي من موقف بعض المعارضة التي اعتبرت اتفاق أستانا غير شرعي، والتي تشك في مآلاته. البارحة فقط وقّع الاتفاق، دعونا نرى ما هي نتائجه خلال الفترة القصيرة القادمة ونتكلم بعد ذلك، لماذا الحكم المسبق على هذا الاتفاق وبهذا الشكل؟ لمصلحة من ذلك؟ ومن يفيد؟

● اشترت إلى الحل السياسي، وبالفعل، هناك توافق إقليمي ودولي ونوع من الترحيب الأمريكي بهذا الاتفاق. هل سينسحب ذلك على التسوية السياسية في سورية براك؟ هل تعتقد أنه سيكون مقدمة لجنيف جديد بارضية جديدة؟ منذ الأساس، حين بدأت محادثات أستانا، قلنا وأكدنا: أن أستانا هي فتح لطريق جنيف، الذي كان مغلقاً في حينه. وهذا الإغلاق يذهب ويجيء،

كان مطلوب سابقاً ولم ينجح بسبب تعقيدات الوضع. اليوم حين جرى تحديد المناطق الأكثر توتراً، والتي كان الوضع فيها سابقاً يعرقل تنفيذ وقف إطلاق النار في المناطق الأخف توتراً، يأتي البعض ليعترض على ذلك! أعتقد أن كل خطوة في هذا اتجاه وقف إطلاق النار يجب تأييدها. لماذا التشاؤم وإدخال الإحباط بين صفوف السوريين؟

● لكن هناك هواجس في داخل سورية وخارجها، ولدى العديد من الأطراف لمآلات هذا الاتفاق، حول ما الذي سيجري بعد تطبيقه، إذ لا يبدو واضحاً جداً، وهناك نقاط غامضة: ما مصير تلك المناطق؟ وكيف سيكون شكل الحكم فيها مستقبلاً؟ هل لديك تفسير كافٍ؟

نعم. أولاً: الاتفاق يتحدث عن فترة 6 أشهر، ولا داعي للقلق، لأنه خلال هذه العملية يجب أن يكون قد أنجز الشيء الكثير من الحل السياسي المطلوب من أجل الحفاظ على وحدة سورية وسيادتها. لذلك، فإن الحديث المبالغ به اليوم وهواجس من يقول بأن ما يجري هو أساس للتقسيم، دعوني أرد عليه بالتالي: استمرار القتال أساس لماذا؟ واستمرار نزيف الدم أساس لماذا؟ واستمرار الحواجز بين المناطق المتخاصمة إلى ماذا سيؤدي؟ أليس استمرار هذا الوضع واستدامته سيؤديان إلى التقسيم؟ لماذا إن كنا نريد إيقاف إطلاق النار وتطبيع الأوضاع شيئاً فشيئاً خلال فترة 6

أجرت فضائية «روسيا اليوم» مساء السبت 6 أيار 2017، حواراً مع رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، القيادي في جبهة التغيير والتحرير، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د. قنبر جميل، تناول موقف المنصة والحزب، والجبهة من اتفاق مناطق الحد من التصعيد في سورية الموقع في أستانا، وآفاق العملية السياسية في البلاد.

■ قاسيون

● نريد أن نفهم موقفك بشكل شخصي، وموقف منصة موسكو لاتفاق أستانا. هناك أطراف في المعارضة لديها الكثير من التحفظات، ماذا بالنسبة لكم؟

موقفنا في حزب الإرادة الشعبية، وجبهة التغيير والتحرير، ومنصة موسكو للمعارضة السورية الذي أعبر عنه الآن هو: إننا نؤيد اتفاق أستانا، استناداً إلى أن كل التجارب السابقة حول وقف إطلاق النار قد تعثرت بسبب التعقيدات الكبيرة والتدخلات العديدة في الوضع السوري من قبل أطراف كثيرة. أما اليوم، فإن هذا الاتفاق هو حل إبداعي لتعقيدات ظهرت خلال الفترة الماضية. وثمة مثل شعبي في سورية يقول «من يريد أن يضرب لا يكبر حجره، أما من يريد ألا يضرب فسيكبر حجره!»، حيث أسمع البعض يقول اليوم: إنه يريد وقف إطلاق النار في سورية كلها، لكن ذلك

لا بديل عن الحل السياسي إلا الحل السياسي نفسه!



■ عامر الحسني

رغم الإنجازات كلها، التي تحققت على مستوى مباحثات جنيف بجولاته العديدة، وخاصة بعد فك حالة الاستعصاء التي أصابها، عبر النتائج المحققة من خلال مؤتمرات أستانا المتتالية، ما زال هناك البعض من المشككين بأهمية المسارين على مستوى الحل النهائي للأزمة السورية، عبر تطبيق القرار الدولي 2254، وممر عبوره الإلزامي المتمثل بجنيف وجولاته المتلاحقة.

جنيف وأستانا

كما لا بد من الإشارة إلى أن مسار الأستانا وجولاته، كان لها ذلك الدور الفاعل على مستوى دعم العملية التفاوضية الأساسية الجارية في جنيف، وقد فرض أستانا وجوده من خلال دوره في تفويض مساعي التصعيد الميداني التي جرت، وما زالت تجري، قبل كل جولة من جولات جنيف، من قبل القوى المتضررة جميعها من استكمال الحل السياسي وفقاً للقرار الدولي، محلياً وإقليمياً ودولياً.

فالثابت والأساس عملياً على مستوى الحل النهائي للأزمة السورية، هو: الحل السياسي المتمثل بتنفيذ القرار 2254 عبر مفاوضات جنيف، كون القرار المذكور، بالإضافة لكونه يعبر عن مصالح السوريين والمصلحة الوطنية، فهو يتضمن تلك الجوانب الإجرائية الواضحة، والتي تمثل خارطة الطريق باتجاه استكمال هذا الحل، كما أنه يفرض على جميع القوى أن تكون أمام مسؤولياتها في هذا المجال، وخاصة القوى الوطنية السورية، كونه لم يقص أحد، ولم يغيب دور أحد، وفي الوقت نفسه فهو يضيق الخناق، كما يضع الحدود الواضحة، لكل من يسعى لعرقة هذا الحل أو يرفضه، بل ويردع هؤلاء، سواء على المستوى المحلي، أو الإقليمي أو الدولي، كونه امتلاك الشرعية الدولية، كما يمتلك إمكانية الذاتية والموضوعية لاستكمال وإنجاز الحل السياسي بالشكل النهائي المطلوب.

على ذلك فأستانا، بلقاءاتها ومؤتمراتها المتعاقبة، وباتفاقاتها المقررة والمعلنة، وبدولها الضامنة الثلاث، روسيا وتركيا وإيران، وبعيداً عن المحاولات الساعية كلها إلى تحريف أو تشويه دورها، وكأنها عناوين تقاسم مناطق النفوذ، أو التقسيم ووحدرة الأراضي السورية، وغيرها من عناوين «البروباغندا» الإعلامية التي ترمي إلى تفويض هذا الدور، أو الترويج لمسارات مشابهة وبديلة، كنسخ مشوهة وملغومة عنها، بغاية واحدة ووحيدة هي عرقة الحل السياسي، باتت تعتبر شرطاً ضرورياً لنجاح جنيف والحل السياسي.

ولعله بات من الواضح والجلي، لكل سياسي وإعلامي ومتابع، كما لعموم السوريين، أن

كل لقاء يتم في أستانا، أصبح يتبعه نجاحات في جولات جنيف، ما يدل على أن دور أستانا، وكما كان منذ أول لقاء، هو تدليل العقبات أمام جنيف، رغم محاولات التضليل كلها، ومساعي التحريف، لهذا الدور وأهميته.

القرار 2254 هو المفتاح والقفل

ما من شك أن القوى المتضررة من الحل السياسي، أو الراضية له، محلياً وإقليمياً ودولياً، لن تقوى أية فرصة من أجل عرقة تنفيذ القرار الدولي، كونه المفتاح والقفل في الوقت نفسه لهذا الحل، وهي على ذلك تستهلك أدواتها الممكنة والمتاحة كلها، بالشكل المباشر أو عبر أدواتها، اعتباراً من عمليات التصعيد الميداني، مروراً بالتشكيك بالمسار السياسي ومآلاته، وليس انتهاءً بمساعي حرف هذا المسار عبر التركيز على مسار الأستانا، في محاولة إفشاله أولاً، وفي محاولة تضخيم دوره على أنه بديل عن المسار التفاوضي الأساس بجنيف.

كما يجب ألا يغيب عن أذهاننا محاولات ومساعي التشويه المتعمد للقوى الصاعدة الداعمة للمسار السياسي، وعلى رأسها روسيا.

علماً أن هذه المحاولات والمساعي جميعها

مازالت تلقى الهزيمة تلو الانكسار، في ظل الزخم المتواصل الذي يلقاه جنيف والحل السياسي تبعاً، وخاصة في ظل التقدم الجاري على مسار أستانا الداعم له، سواء على مستوى وقف إطلاق النار، أو وقف التصعيد، أو الفرز الجاري على قدم وساق بالنسبة للفصائل المسلحة، بين المعتدل منها والإرهابي، بالشكل العملي والميداني المستمر والمطرّد، وهي جميعها عوامل مساعدة، لكنها غير كافية، للوصول للحل السياسي الناجز، الذي لا يمثله إلا التنفيذ الفعلي للقرار الدولي 2254 جملة وتفصيلاً.

فشل يتلوه انكسار

بناء على ما سبق كله يمكننا القول: لا بديل أمام القوى المعرّقة للحل السياسي، أو الراضية له، أو التي تدعو للانتكاس عبر العودة لطرح حلول بديلة بما فيها العسكرية، بألوانها وأسماؤها وتجلياتها كلها؛ إلا الحل السياسي نفسه، وفقاً للقرار الدولي 2254، ومفاوضات جنيف المستمرة حتى الوصول لختامة وضع القرار الدولي حيز التنفيذ، مع الدعم المطرد لدور أستانا على هذا الصعيد، وبدعم عملي ومباشر لكليهما من قبل القوى الدولية الصاعدة.

كما يمكننا القول: إن مساعي هؤلاء المحمومة كلها، من أجل العرقة أو التميع أو التشكيك أو التصعيد أو الانتكاس، مع مساعي الالتفاف على بنود الاتفاق كلها، تحويراً أو تحريفاً، أو تغليباً لبعضها على سواها، لن ينوبها إلا الفشل تلو الفشل، والانكسار تلو الانكسار، فعرية الحل السياسي تضي بعجلاتها العصية عن وضع العراقيل فيها، بحكم المصلحة الوطنية أولاً وأهمياً، وبحكم الدعم الدولي من القوى الصاعدة على مستوى العلاقات الدولية، في ظل التوازن الدولي الجديد الناشئ على أنقاض التوازن القديم، بأركانه وأتباعه وأدواته كلها ثانياً، وبحكم الظرف الموضوعي والذاتي الذي يدفع بالحل السياسي قدماً، ثالثاً وليس آخراً.

وبهذا الصدد لا بد لنا من الإشارة إلى توسع قاعدة الداعمين للحل السياسي وفقاً للقرار الدولي 2254، ليس على المستوى الإقليمي والدولي فقط، بل والأهم من ذلك هي القاعدة الشعبية السورية نفسها، كونها صاحبة المصلحة والقول الفصل في هذا المجال أولاً وأخيراً، وهو ما تحاول تحريفه وتشويهه وتغييبه الكثير من القوى الراضية للحل السياسي والمعرّقة له، يأساً وبؤساً.

بيان من جبهة التغيير والتحرير

تؤيد جبهة التغيير والتحرير اتفاق تخفيض حدة التوتر الذي تم توقيعه في اجتماع أستانا الأخير، وترى فيه خطوة هامة تلبي مصالح الشعب السوري، وتدفع باتجاه تنفيذ الحل السياسي على أساس قرار مجلس الأمن رقم 2254.

وتدعو الجبهة الأطراف كافة، إلى الالتزام به وتطبيق بنوده. وترى الجبهة في الدعوات الصادرة من هنا وهناك لرفضه تحت أية ذريعة كانت، إصراراً على استمرار الأزمة، بكل ما جلبته من كوارث وويلات على الشعب السوري، وبكل ما تحمله من مخاطر على وحدة البلاد. لتتوحد كل الجهود المخلصة لوقف نزيف

الدم السوري، وإنجاز الحل السياسي، باعتباره الطريق الوحيد لوقف الكارثة الإنسانية ومحاربة الإرهاب، وحق الشعب السوري المشروع في التغيير الوطني الديمقراطي الشامل.

جبهة التغيير والتحرير
دمشق
2017\5\6



في سوق الحميدية: البسطات ممنوعة والاستغلال مسموح!



لم يعد سوق الحميدية كما اعتاد الدمشقيون عليه، فلم تعد البسطات تجمع البسطاء حولها وسط السوق، أو على أطرافه، ولم يعد بائعوا الألعاب أو القماشيات الجوالون موجودين كما السابق، وكل ما هنالك محلات على اليمين واليسار تضع الأسعار التي تريد مستغلة غياب منافس قوي كان سابقاً.

■ حازم عوض

على حد تعبيره، وقال لـ «قاسيون»: إنه لا يملك سوى هذا المصدر للرزق، ولا يريد التسول، لكن حملة قمع البسطات وحتى الباعة الجوالين، تكاد تقضي على مصدر دخله.

وتابع: «لا أبيع في اليوم ما ييسد الرق، و حاولت الخروج من السوق لأجد مكاناً آخر، لكن الوضع كان ذاته، باستثناء أن صاحب أحد المحلات هنا، يقوم بإيوائي عند قدوم الدوريات، وأمضي يومي بين الهرب والترويج للبضاعة».

حل لكنه غير ناجح في الأحيان كلها، حيث يتحول جزء من السوق يوم الجمعة إلى سوق للبسطات، مستغلين غياب دوريات المحافظة، وتوافد زوار المسجد الأموي، إضافة إلى إغلاق المحلات، ليحققوا نسبة مبيعات مقبولة.

ولو استطاعت محافظة دمشق تخصيص أسواق محددة للبسطات، واستطاعت وزارة التجارة الداخلية ضبط الأسعار بحزم، واستطاعت الحكومة مجتمعة رفع مستوى معيشة المواطنين وتأمين فرص عمل مناسبة وخاصة لمن خسر كل ما يملك في الحرب، لما انتشر الباعة الجوالون بهذا الشكل في كل مكان مضطرين لكسب رزقهم، لكن السياسة التي تعمل بها الجهات الرسمية هي: قمع النتيجة مهما ترتب على ذلك من سلبيات، دون محاولة معالجة الأسباب.

«بتخصيص سوق له ولمن يكسب رزقه من البسطة، أو السماح لهم كما السابق بالعمل بحرية».

قمع النتيجة!

منذ أشهر، وبعد بدء محافظة دمشق حملتها لإزالة البسطات من دمشق، وهي تقول: إنها تدرس تخصيص أسواق للبسطات يكون حجز المكان فيها مجانياً للبائعين، لكن شيئاً من هذا لم يحدث، وبقيت مئات الأسر دون مورد رزق، وتتحجج المحافظة بأن سكان المناطق التي يتم اختيارها يرفضون وجود تجمع للبسطات قربهم، أي: أن «الحق على المواطن» كما جرت عادة التبريرات الحكومية.

رغم ذلك كله، استطاع بعض هؤلاء، وتحديدًا في سوق الحميدية، العثور على

ظاهرة البسطات وفرز دوريات لها في الأسواق، فلماذا لا تقوم بفرز دوريات حماية مستهلك في الأسواق الكبيرة على الأقل لضبط الأسعار، علماً أن تحديد نقطة واحدة لوزارة التجارة الداخلية ضمن كل سوق دون دورية، كافية لتكون مرجعية لأي مواطن يتعرض للغش أو الغبن» على حد تعبير أحد المتسوقين هناك.

يقول بائع قطنيات: «لا يوجد فائدة من إزالة البسطات ضمن السوق، ففي النهاية هو سوق ومن يريد الشراء من محل أو البسطة هو حر، لكن على المقلب الآخر، هناك ضرر كبير وخاصة لأصحاب هذه البسطات».

ويتابع: «حالياً أنا غير قادر على «التبسيط» فوق الأرض، وأتجول وأنا خائف في السوق، وأركض هرباً إلى الخارج عند قدوم الدورية»، مطالباً إما

كبسة!

أثناء تجوال «قاسيون» في السوق، مرت الدورية، وبدأ أحد العناصر بالصراخ «تحرك من هون كم مرة قلتك بصادرك البسطة؟»، عندها بدأ صاحب البسطة الصغيرة بترجيهم دون جدوى، وعلى الجانب الآخر حمل اثنان «بساطاً عليه ألبسة أطفال» وركضوا هاربين غير أبهين بما سقط منهم على الأرض من قطع.

بعد 5 دقائق من هذا المشهد خلى السوق نهائياً من أية بسطة، لكنه لم يخلُ من المستغلين وأصحاب المحلات، الذين يرفعون الأسعار دون رقيب أو حسيب، فليس هناك أية دورية لضبط الأسعار، أو مراقبة الجودة، لصالح المستهلك، وكل ما هنالك «قمع للبسطات».

«مادامت الجهات الرسمية قادرة على قمع

فلتان بالأسعار!

لا يوجد ضبط للأسعار في محلات سوق الحميدية، فقد يتراوح الفرق السعري بين محل وآخر على القطعة ذاتها ما بين 500 و2000 ليرة سورية، لكن، هذا الأمر ليس بجديد على الأسواق السورية، والفلتان الحاصل وسط ضعف الرقابة من قبل وزارة التجارة الداخلية.

ما يثير الانتباه حالياً أثناء التجوال في السوق، هو: انتشار عناصر مهمتهم ملاحقة أصحاب البسطات أينما وجوا ومصادرة بضائعهم، وهؤلاء متواجدون بدوريات جواله ضمن السوق.

أحد بائعي الجوارب الجوالين، يحمل بضاعته على يده ويخرج من أحد المحلات بين الحين والآخر، لينادي على من يريد الشراء، ويبقى يراقب في كل الاتجاهات خوفاً من وصول «الكبسة»

الشكل اللائق هو الأهم

■ سمير علي

وقد جاء ذلك تقديراً لمستوى تضحياتهم، وإجلالاً لقدسية ومكانة الشهيد وبهدف أن تكون الاحتفالات والفعاليات الاجتماعية وآلية التكريم الخاصة بذوي الشهداء منظمة بشكل جيد، وذلك حسبما ورد على موقع الحكومة استعراضاً لمجريات جلستها.

رد رسمي على إساءات!

ربما كان هذا التوجيه الحكومي هو الرد الرسمي على مقطع فيديو، تم تداوله عبر بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، والذي سلط الضوء على آلية توزيع بعض المساعدات على ذوي الشهداء في مدينة اللاذقية.

حيث جرى الحديث عن أنه تمت دعوة المئات من ذوي الشهداء للاحتفال بمناسبة عيد الشهداء في الملعب البلدي في مدينة اللاذقية، كي يتم إحياء المناسبة وتوزيع الهدايا عليهم، الأمر الذي لم يتم بالشكل المطلوب، حيث عمت الفوضى المكان أثناء توزيع بعض المساعدات، وقد ظهر بالفيديو الكثير من المشاهد المسيئة

في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 2017/5/9، طلب المجلس من وزارة الإدارة المحلية الحصول على موافقة مجلس الوزراء فيما يتعلق بتنظيم فعاليات تكريم ذوي الشهداء، تتضمن المعلومات كافة المتعلقة بهذا النشاط لضمان خروجه بالشكل اللائق.

والمؤذية بحق ذوي الشهداء، كما بحق المناسبة نفسها، المتمثلة بعيد الشهداء ومكانتهم.

حصار للسلبات!

الاحتفال التكريمي كان من المفترض أن يتم فيه توزيع بعض الهدايا على ذوي الشهداء، متفلة ببطانية شتوية وبعض المواد الغذائية، ولكن في ظل حال الفوضى والعشوائية التي سادت، والهرج والمرج والمشادات والتدافع، لم يتمكن جل هؤلاء من الحصول على تلك الهدية، رغم رمزيته، بل ما جرى هو تصدير مشاهد غير حضارية عبر الإعلام، لا تشير إلى سوء التنظيم فقط، بل تشير إلى عدم الاهتمام الجدي، واللامبالاة، بذوي الشهداء خاصة، والمواطنين عموماً، وتحديدًا من حيث النتيجة النهائية للفعالية، التي لم يحصد منها إلا السلبات.

فبدلاً من الحال التكريمي المرتقب، والمتوقع من هذه المناسبة، ظهر نموذج من الإذلال غير المبرر والمقبول، بل والمدان، تتحمل مسؤوليته الجهة المنظمة، بالإضافة إلى محافظة اللاذقية، كونها يجب أن يكون لها الدور الإشرافي على

مجمع الفعاليات والنشاطات في المحافظة، بغض النظر عن النوايا التي تحكم العملية، ومن خلفها.

موثق وخارج التغطية!

الفيديو المشار إليه، هو نموذج مصور عن حال سائد في الكثير من الأنشطة الشبيهة الأخرى، والتي من المفترض أنها تعنى بالمواطنين واحتياجاتهم، والتي تزايدت خلال فترة الأزمة والحرب، وخاصة على مستوى المساعدات والإعانات، ولعل الفارق أن هذا النشاط الأخير تم توثيقه وتناقله «بعجره وبجره»، بينما الكثير من الأنشطة الأخرى تكون خارج التغطية، ولكنها بالمحتوى والمضمون لا تختلف عنه من حيث ممارسات الفوضى والإذلال، وعدم الحصول على المراد والنتيجة من قبل المواطنين المعنيين بها والمستحقين لها.

بؤس الواقع وبئس الحكومة!

بالعودة للتوجيه الحكومي، والذي لا يمكن اعتباره إلا ردة فعل لا أكثر، فقد تم التركيز في التوجيه أعلاه على الجانب الشكلي فقط، دوناً عن المضمون.

حيث يكتفى، وفقاً للحكومة، أن يتم

ضمان إخراج الفعاليات بالشكل اللائق، هكذا، وكأن الحكومة لم يعنها من تداعيات الفيديو المتداول كلها، إلا الشكل الإخراجي للفعالية، والتي أظهرت بطايتها الكثير من الإساءات بحق المواطنين.

بمعنى آخر، لو لم يتم توثيق وتداول الفيديو المذكور فالأمر عادي بالنسبة للحكومة، وسيمر كما غيره من الإساءات بحق المواطنين طيلة السنوات الماضية، ومن المؤكد أنها ستستمر لسنوات قادمة، بعيداً عن جوهر الموضوع والذي يعني في المحصلة دور الحكومة نفسها على مستوى تأمين احتياجات



هؤلاء الناس، بعيداً عن دور أية جهة أخرى، متبرعة أو راعية أو منظمة لهكذا فعاليات، تمس حياة المواطنين واحتياجاتهم المباشرة.

أليس من المريب والشائن أن يجري التدافع بين المواطنين على كيلو سكر وبطانية، والحوكمة لم يعنها من الأمر إلا أنه أصبح حالاً موقفاً، بعيداً عن مسؤوليتها المباشرة في إيصال المواطنين لهذه الدرجة من الحاجة والعوز في ظل استمرارها بسياساتها الليبرالية المفرقة للعباد؟.

أي بؤس من الآتي بحق المواطنين في ظل حكومات «الشكل اللائق»!.

السوريون في لبنان والاستغلال المزدوج



■ نوار الحمشقي

منذ بدء الحرب والأزمة السورية، ومع اشتداد المعارك وتزايد معاملات النزوح واللجوء على إثرها، كانت لبنان من الدول الإقليمية الحدودية الأقرب كملاذ لجوء لمئات آلاف السوريين، هرباً من الموت والدمار، وممراً للعبور إلى غيرها من الدول، وذلك بحكم الموقع الجغرافي، والتقارب التاريخي بين الشعبين على مستوى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

ومنذ ذلك الحين وحتى الآن، وملف السوريين في لبنان بات من الملفات الأكثر استقطاباً على ساحة الصراعات السياسية والاقتصادية، في الداخل اللبناني وفي خارجه.

أوضاع مقلقة!

لن ندخل في متاهات الصراعات السياسية الداخلية اللبنانية، بين القوى والتيارات الفاعلة والمؤثرة فيها، كما لن نستغرب أن يكون ملف السوريين في لبنان، أصحاب أعمال وعمال ولاجئين وعابرين، واحداً من الملفات المتداولة في تلك المتاهات، على مستوى الاستثمار السياسي والاقتصادي والإعلامي، الرسمي وغير الرسمي والشعبي.

ولكن ما يلفت الانتباه، ويثير الاستياء والقلق، هو ما وصلت إليه حال السوريين في لبنان، بعد موجة الإجراءات التي استهدفتم، بعيشهم وأمنهم، سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى التعبئة والتحرير الشعبية الرخيصة تجاههم.

بدء استنفاد استغلال الملف

على المستوى الرسمي تم استثمار ملف اللاجئين السوريين في لبنان، اقتصادياً، وعلى المستوى الإقليمي والدولي، وخاصة عبر المنظمات الدولية، من أجل تمويل حملات المساعدات الإنسانية، مع ما رافق ذلك من استثمار سياسي وإعلامي، على حساب مأساة السوريين، وعلى ذلك لم تكن لبنان وحيدة بهذه الممارسات، فقد تم استثمار ملف اللاجئين السوريين في دول الاستقطاب كلها، بغية جني المزيد من المعونات، النقدية والعينية، باسمهم، ولمصلحة البعض من المتنفذين والفاسدين والمستغلين، وقد كان للأرقام دور كبير على مستوى استجداء المزيد من الدعم، لذلك عمدت بعض الدول إلى تضخيم أرقام اللاجئين السوريين على أراضيها لهذه الغاية.

على إثر بدء استنفاد الملف على المستوى الاقتصادي والسياسي، والفوائد التي كانت تُجنى منه، نتيجة تخفيض المساعدات عبر المنظمات الدولية، وذلك لسببين، الأول: ذو طابع سياسي مرتبط بقرب الحل السياسي للأزمة السورية، والثاني: كون الكثير من اللاجئين السوريين وجدوا فرص العمل التي تقيهم شرور العوز والاستغلال المزدوج، من قبل هذه المنظمات، ومن قبل أدواتها عبر القوى السياسية والاقتصادية الفاعلة، في لبنان وغيرها من دول اللجوء، تزايدت موجات التصعيد على السوريين،

والتي أخذ بعضها نموذجاً عنصرياً في التعامل معهم.

سلبات وإيجابيات

ما من شك بأن أعداد اللاجئين السوريين الكبير في لبنان، كان له بعض الانعكاسات السلبية على الداخل اللبناني، وخاصة على مستوى الخدمات العامة، طرقاً ومواصلات ومياه وكهرباء وصرفاً صحياً ومدارس وطبابة وغيرها، مع أن للكثير منها طبيعة مزمنة لا علاقة للاجئين السوريين بها سابقاً، ولكن بالمقابل كان هناك بعض الإيجابيات على المستوى الاقتصادي، تتمثل بزيادة الإيداعات السورية في المصارف اللبنانية، وزيادة أعداد الأنشطة الاقتصادية للسوريين في لبنان، صناعة وزراعة وحرفاً ومهنياً ومحلات تجارية، بالإضافة إلى زيادة الأيدي العاملة، الرخيصة والمستغلة مع الأسف، وبالإضافة لما حققه ملف اللاجئين على مستوى الدعم الإغاثي من قبل المنظمات الدولية، وفرص العمل التي أتيحت من خلاله أيضاً. وسبق أن تم تداول العديد من الأرقام والمعطيات التي تثبت ذلك، عبر العديد من وسائل الإعلام اللبنانية نفسها، وعلى السنة بعض مسؤوليها واقتصاديينها.

تحرير وتعبئة!

مع واقع التشظي والانقسام اللبناني، بما فيه على مستوى الموقف من الحرب والأزمة السورية نفسها، تم تضخيم السلبات، بمقابل إغفال الإيجابيات، وعلى ما يبدو فقد أصبح ملف اللاجئين في لبنان شماعية لدى بعض القوى، لتجسير بعض المشاكل الداخلية اللبنانية عبر ربطها بهذا الملف، وخاصة على المستوى

على ما يبدو
فقد أصبح ملف
اللاجئين في
لبنان شماعية
لدى بعض
القوى لتجسير
بعض المشاكل
الداخلية اللبنانية
عبر ربطها بهذا
الملف

الاقتصادي والمعيشي والخدمي لعموم اللبنانيين، حيث بدأت حملات التحريض على العمالة السورية في لبنان، لتضعها وجهاً لوجه مع العمالة اللبنانية، عبر عنوان تعبوي من المنافسة على فرص العمل المتاحة، ولعل في ذلك بعض حقيقة، لو أن المثار التعبوي هذا أخذ بعين الاعتبار طبيعة العمل وساعاته ومقدار الأجر عليه، والاستغلال المجحف للسوريين بهذا المجال، بظل عدم وجود قانون ينصف هؤلاء مجتمعين.

وقد كان قرار وزير العمل اللبناني القاضي بإغلاق المحلات التي يديرها السوريون، وتحديد الأعمال التي يمكن للسوري أن يعمل بها داخل لبنان، زراعة- نظافة- تحميل وتعتيل- وغيرها من الأعمال ذات الطبيعة الهامشية غير المستدامة، مثلاً عن حالة التضخيم والإغفال تلك، بالشكل الرسمي، كما كان مثلاً عن واقع التشظي، والهروب من إيجاد حلول للمشاكل اللبنانية المزمنة، بعيداً عن ملف السوريين المؤقت.

ممارسات عنصرية وغير إنسانية!

تم إغلاق العديد من محلات السوريين في العديد من المدن اللبنانية، وتم طرد العديد من السوريين من أعمالهم، حتى وصلت في بعض البلديات أن أصدرت قرارات بمنع تجول السوريين بعد ساعة معينة مساءً، ناهيك عما يتعرض له بعض السوريين من ممارسات القهر المباشر، بالإضافة إلى أساليب الاستغلال الأخرى كلها.

والأنكى من هذا وذاك، ما وصل إليه البعض من ترويج للأحقاد والممارسات العنصرية، عبر مقاطع فيديو يتم تداولها عبر وسائل التواصل

من كل بد فإن الحل السياسي المرتقب، هو الملاذ الوحيد أمام السوريين، داخلياً وخارجاً، مشردين ومهمشين، جوعى ومستغلين، نازحين ولاجئين، من أجل الخروج من أزماتهم، ووضع حد أمام المزيد من نزف دهم، ووقف معاناتهم الإنسانية، وهو ما يصبو إليه وينتظره الشعب السوري قاطبة، ولكن هذا لا يعني بالمقابل أن يتم التغاضي وغض الطرف عن الممارسات التي تحيق بهم استغلالاً لوضعهم، داخلياً وخارجاً، خاصة وقد بلغ الأمر حدود التعبئة العنصرية، والممارسات المرتبطة بها، على حساب معيشتهم وأمنهم ومستقبلهم.

زاكية... فلاحون بمواجهة ورثة بقايا الإقطاع!



زاكية مدينة من الريف الدمشقي، وهي تابعة لناحية الكسوة إدارياً، ويبلغ تعداد سكانها ما يقارب الثلاثين ألفاً، أغلبيتهم يعملون في الزراعة بأنواعها المختلفة.

■ مراسل قاسيون

الأرض الزراعية في مدينة زاكية ذات خصوبة عالية، وذلك لمروور عدد من فروع الأنهر فيها، وهي ذات طبيعة بركانية، تصلح لأنواع الزراعات جميعها، المروية والبعيلة.

الرواية المأساة!

القصة، كما رواها لنا أحد الفلاحين النشطين في الدفاع عن أرضهم، والتي هي «عرضهم» كما قال صديقنا الفلاح، في سير سرده لقصة بعض الفلاحين في هذه المدينة.

حيث قال: الإصلاح الزراعي لم يطل الأراضي الزراعية ليوزعها على الفلاحين، وبقيت ملكيتها الورقية في قيود بعض العائلات الإقطاعية، المعروفة عند فلاحي الريف الدمشقي.

فقد كان الفلاحون يعملون منذ عقود من الزمن في هذه الأرض كمرابحين، وقد جبلت تربتها بعرقهم، مما أكسبها خصوبة أعلى، إضافة لخصوبتها الطبيعية، كما هو الحال في معظم الأرياف السورية، التي خاض الفلاحون فيها نضالهم في مواجهة الإقطاع، من أجل حقوقهم في الأرض التي عملوا فيها أجيالاً.

إلى فترة قريبة، تزيد عن العشرين عاماً، تمكن الفلاحون من شراء معظم الأراضي التي يعملون فيها، وعادت ملكيتها لهم وفق ما هو متعارف عليه في الأرياف، أي: وفقاً لصكوك بيع وشراء يوقع عليها

شاهدان، بحضور المختار، ويضع الفلاح يده على الأرض، باعتبارها ملكاً له.

صكوك البيع تلك وُضعت نسخاً منها لدى السجل العقاري في حينه، ولكنها اختفت بقدرة قادر، حسب ما صرح به صديقنا الفلاح، ولم يعد ما يثبت ملكية الفلاحين، سوى نسخ الصكوك التي ما زالت بحوزتهم، كما ما زالت الأرض بحوزتهم زراعة ومصدراً للعيش، مما أعطى وريثة العائلات الإقطاعية فرصة لمحاولة سرقة هذه الأراضي، ويعاونهم بهذا الفعل بعض الفاسدين، الذين ستنوبهم حصة منها لو نجحت المحاولة.

في المواجهة!

المساعي والمحاولات تلك، التي ترمي لنزع ملكية الفلاحين عن أرضهم، واجهها الفلاحون دفاعاً عن حقهم وأرضهم عبر محوريين متوازيين:

المحور الأول: الوقوف في وجه محاولات وريثة الإقطاعيين وأغوانهم من قوى الفساد، جسدياً، أي: الاشتباك السلمي للفلاحين مع تلك المحاولات المدعومة من جهات عدة، والتي تهدد الفلاحين بأشكال التهديد كلها التي يعرفها شعبنا، وخاصة فقرائه ومنتجوه.

حيث جرت عدة محاولات للاستيلاء على بعض الأراضي لصالح بناء جمعيات سكنية، ولكن الفلاحين منعوها هذه المحاولات بأجسادهم وإرادتهم الصلبة في الدفاع عن حقوقهم، متشبثين بأرضهم وبملكياتهم.

المحور الثاني: تمثيل عبر رفع الدعاوى القانونية، مع تقديم الثبوتيات اللازمة لتثبيت ملكية الفلاحين، وهذا الأمر مر عليه

عشرون عاماً حتى الآن، بين صد ورد في أروقة المحاكم، دون أن يَبْتَ بشكل نهائي بحق هؤلاء بملكيتهم، وصونها من يد العابثين والساعين لعودة الإقطاع بلبوس جديد.

علماً أنَّ أحد تقارير الخبرة الصادر عن خبراء التحكيم المكلفين من قبل المحكمة الناطرة بالدعوى يقول: «تم تقسيم الأراضي بشكل رضائي بين المالكين بموجب صكوك ووثائق يحتفظ بها الأطراف أكثر من عشرين عاماً، واستمرت هذه القسمة الرضائية دون معارض أو منازع، بوضع اليد الفعلي العلني، وتم خلال ذلك تحسين كثير من قطع هذه الأراضي وإنشادة الأبنية عليها، كما قام البعض بحفر آبار ارتوازية للسقاية والاستفادة من هذه الأراضي».

محاولات تزوير!

لم يقف بعض وريثة الإقطاع

عند هذا الحد، بل اتبعوا وسائل التزوير من أجل الاستحواذ مرة أخرى على الأراضي، الأمر الذي وضحه المحامي الموكل من قبل الفلاحين، عبر إحدى مذكراته المقدمة لمقام محكمة البداية السادسة بريف دمشق، رداً على الجهة المدعى عليها، والتي جاء فيها: «إن ما أبرزته الجهة المدعى عليها من صور متضمنة قائمة بأسماء المالكين على الشيوع وحصصهم السهمية لا علاقة لها بموضوع التزوير، وإنما تحاول جاهدة الالتفات عن تقرير الخبرة الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من قرار إزالة الشيوع رقم 175 لعام 1985، والمحفوظ نسخة عنه في إضارة الدعوى، ومنه يتضح ثبوت وقائع التزوير التي قامت بها الجهة المدعى عليها، والتي كانت نتيجتها سرقة أكثر من 600 دونم من حصص الجهة المدعية والتي

يُشغلونها منذ عشرات السنين».

ضمان حق مؤقت

بتاريخ 1997/2/25 صدر قرار حجز احتياطي على بعض الصحائف العقارية، والخاصة بالأراضي المتنازع عليها عن محكمة البداية المدنية بريف دمشق، وذلك ضماناً لحق الجهة المدعية في هذه الدعوى، الممثلة بالفلاحين، بانتظار البت النهائي بالدعوى المزمّنة. وما زالت الحال على ما هي عليه منذ تاريخه، من محاولات ومساع من أجل نزع ملكية وحقوق هؤلاء، والتي تزايدت في الآونة الأخيرة بظل حالة الاستقواء من قبل وريثة الإقطاع، وبقايهم، مع قوى الفساد الكبير.

بالمقابل ما زالت مقاومة الفلاحين مستمرة دفاعاً عن أرضهم وحقوقهم، بوجه هؤلاء، بانتظار قول الفصل عبر القضاء الناظر بقضيتهم.



من ممارساتهم وبصوت عال، دون خوف، وخاصة فيما يتعلق بتفشي الرشوة والمحسوبية، وغيرها من الممارسات، وقد بلغت لمستوى التمرد على تلك الممارسات علناً، بالإضافة إلى أن بعض الشباب والرجال استأنفوا حلق لحاهم، خارجاً عن حدود قيود التنظيم، الأمر الذي يوشك أن يكون مؤشراً على انفجار أهلي بوجه التنظيم الإرهابي.

ومتفذه، داخل المدينة، وبمحيطها، وعلى الطرقات الواصلة إليها.

عصيان أهلي

الأهالي بدورهم زادت معدلات العصيان والتمرد لديهم، وبدأوا بمواجهة عناصر التنظيم بشكل مباشر، وخاصة أثناء صلاة يوم الجمعة، حيث التواجد والتجمع الكثيف لكبار السن، حيث يوجهون إلى عناصر التنظيم عبارات الاستياء

التنظيم مستهدف أهلياً

كثير من الحوادث، ذات الصبغة الأمنية، يتعرض لها المتنفذون من التنظيم في المدينة، فكل يوم تقريباً هناك عملية من هذا النوع، بالإضافة لكثير من عمليات إطلاق النار على سيارات «الحسبة» التابعة للتنظيم، وذلك على أطراف مدينة البوكمال، الأمر الذي يعزّيه عناصر التنظيم إلى شباب البوكمال المطلوبين، والفارين، ويحملهم مسؤوليتها، كما يتشدد بممارساته مع الأهالي بسببها.

وحسب ما يتم تداوله فإن هؤلاء الشباب يقومون بعملياتهم بشكل فردي وسري، وهؤلاء إما مطلوبون، أو محكومون وفارون، أو متآذون بشكل مباشر من التنظيم عبر استهدافه لبعض أفراد أسرهم، مما دعاهم للقيام بتلك العمليات، بالإضافة للعناصر التي خرجت عن التنظيم وتقوم بمثل تلك العمليات، والتي أصبحت تشكل خطراً على التنظيم

أخبار من البوكمال

■ قاسيون

الواقع المعيشي والأمني في مدينة البوكمال أصبح كالبركان النشط الذي يقذف حممه، والانعكاسات السلبية لذلك لم تعد تطال الأهالي فقط، بل وتنظيم «داعش» الإرهابي كذلك الأمر.

تشدد وقيود جديدة

القيود المفروضة من قبل التنظيم الإرهابي بما يخص التقيد ببعض الشروط «الشرعية» في الحياة اليومية، بالإضافة إلى اللباس والتنقل داخل المدينة، وخاصة للنساء، زادت معدلات التشدد بها، وذلك على إثر المتغيرات الطارئة على مستوى الانكسارات الميدانية التي تعرض لها التنظيم خلال الفترة الأخيرة، بما فيها تلك الناجمة بسبب خروج بعض عناصره عن فروض الطاعة له. كما زاد من شروطه بخصوص

التنقل والسفر خارج «الولاية»، فقد أصبحت الموافقة عليها تخضع لكثير من التدقيق من قبل أجهزته، خاصة وأن غالبية شباب المدينة غدت مطلوبة من قبل التنظيم بشكل أكبر مما سبق.

وضع معيشي متردٍ

أهالي مدينة البوكمال ضاقوا ذرعاً من الممارسات الداعشية، كما ضاقوا ذرعاً على مستوى تأمين مستلزمات حياتهم اليومية، بسبب ارتفاع الأسعار وضيق ذات اليد، وقد وصلت أسعار بعض المواد الغذائية حسب التالي: البندورة 800 ليرة- الخيار 250 ليرة- البطاطا 600 ليرة- باذنجان 600ليرة- جبنة عادية 1000 ليرة- زيتون عادي 600 ليرة- طبق البيض 1600 ليرة- لحم البقر 2800 ليرة- فطيمة بعظمها 2300 ليرة، وقس على ذلك لبقية السلع والمواد التي يتحكم بها التنظيم وعناصره وأغوانه.

إحباط محاولة تهريب آثار!

بتاريخ 2017/5/11، توجه المحامي، علاء السيد من مدينة حلب، عبر صفحته الشخصية على «فيسبوك»، بنداء مضمونه طلب إنقاذ غرفة أثرية مصنوعة من الخشب، حيث كان يتم العمل على فكها من أجل نقلها خارج البلاد.

■ عاصي اسماعيل

إثر هذا النداء تم تشميع العقار، الذي تتواجد به الغرفة، لمنع العبث بالغرفة الأثرية، وذلك في اليوم نفسه، من قبل مدير المدينة القديمة، ومدير الآثار، بعد إعلام كل من وزير الثقافة ومدير المديرية العامة للآثار والمتاحف، بدمشق، ومحافظ حلب بالموضوع، والجهات المسؤولة عن المنطقة.

ثروة أثرية كادت أن تسرق!

الغرفة، بحسب صفحة المحامي، موجودة في بيت «مقيد» في منطقة باب فسنسرين الأثرية التاريخية خلف البيمارستان الأرغوني، وهي غرفة خشبية حليبية أثرية بديعة نادرة لا تقدر بثمن.

وقد أشار المحامي إلى أن مالك العقار من الجنسية اللبنانية، الذي قام بشراء البيت، وأرسل ورشات لفك الغرفة ونقلها إلى لبنان، بعدما حصل على موافقة، طلب فيها: «أخذ ما تبقى من أغراض وأخشاب إكساء بعد تعرضه للقتل»، دون الإشارة إلى أن هذه الأغراض وأخشاب الإكساء هي جدران أثرية، مسجلة تحت بند «أثري بذاته» ومحمية بموجب قانون الآثار السوري ومنظمة اليونسكو.

وعقب بقوله أن نقلها يعتبر جرم سرقة وتهريب آثار، كما أرفق مجموعة من الصور للغرفة موضوع النداء، مناشداً أي شريف غيور على حلب وأثارها وكل مسؤول إنقاذ هذه الغرفة التي ستذهب دون رجعة خلال ساعات، متحنياً دون المشاركة والنشر على أوسع نطاق.

تفاعل وتجاوب

نداء المحامي وغيرته لاقت تفاعلاً كبيراً من قبل الكثيرين من أصدقاء صفحته، حيث شارك منشوره المئات من المتفاعلين، كما شارك بذلك بعض وسائل الإعلام المحلية واللبنانية، والنتيجة أن وصلت أصوات هؤلاء ونداءاتهم إلى أسمع أولى الأمر من المسؤولين، الذين تجاوزوا أخيراً مع مطلب إنقاذ الغرفة الأثرية بعد انتشار معلومات قيمتها الأثرية وخبر مساعي فكها ونقلها، عبر الإجراءات الرسمية المتخذة سابقة الذكر المتمثلة بالتشميع، بنفس تاريخ نشر النداء.

خفايا خلف الكواليس

المحامي، وبعد أن تم اتخاذ الإجراءات الرسمية بالتحرز على العقار والغرفة، كشف النقاب عن بعض خفايا وملايسات الموضوع، مستعرضاً إياها زمنياً حسب التالي:

سبق أن تم إبلاغ مدير آثار حلب بتاريخ 2017/5/10 بموضوع قدوم ورشة لفك ونقل الغرفة الخشبية الأثرية، فلم يحرك ساكناً ولم يبلغ زملائه في مديرية الآثار بالامر.

تم إطلاق نداء عبر فيسبوك لإنقاذ الغرفة، وبدأت عدة وسائل إعلام بالاهتمام بالموضوع.

اتصلت إحدى الصحف اللبنانية بمدير آثار حلب بخصوص الموضوع فأجابها: العقار خاص ولا يمكننا التدخل.

تم التواصل مع رئيسة قسم المباني بمديرية الآثار، فاهتمت بالموضوع بشدة، واستغربت عدم قيام مدير الآثار بإعلامها بالموضوع، وقالت: إنها ستتوجه للموقع فوراً.

اتصلت الصحيفة اللبنانية نفسها بوزير الثقافة وبمدير عام الآثار والمتاحف بسورية اللذين اهتمتا بالموضوع جداً، واتصلا بمدير آثار حلب وأوعزا له بالتصرف فوراً تحت طائلة المسؤولية. اتصل مراسل أحد القنوات التلفزيونية المحلية بمدير الآثار فقال: إنه باجتماع هام، وعندما تم سؤاله عن موضوع الغرفة قال: إنه تتم متابعة الموضوع، ونشرت القناة النداء فوراً لإنقاذ الغرفة.

راجع مدير الآثار بعد التوجيه الذي ورده من دمشق عضوة المكتب التنفيذي في محافظة حلب، التي وضعت محافظ حلب بصورة الموضوع وتوجهت مجموعة من مديرية الآثار ومديرية المدينة القديمة لموقع الغرفة الخشبية وشاهدوا الورشة تفكك الغرفة

تمهيداً لنقلها.

تم إيقاف الأعمال، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، وتنظيم ضبط أثري من شرطة البلدية بالترميم دون رخصة، وفك جدران خشبية أثرية.

تعقيب وتوضيح إضافي!

وقد عقب المحامي بقوله: «الغريب بالموضوع، رغم أن مالك العقار قيدا لبناني، ومقدم طلب النقل والفك هو مالك العقار اللبناني، والضبط الذي تم تنظيمه هو باسم مالك العقار اللبناني، فإن مدير الآثار صرح للقناة التلفزيونية المحلية: إن مالك العقار هو سوري مقيم بلبنان، ومن آل المقيد، وهذا الكلام لا أساس له من الصحة، فال مقيد هم المالكون السابقون الذين باعوا العقار للمالك الجديد اللبناني، ولا أعرف تفسيراً لمجمل تصرفاته هذه!» متمنياً أن تنجو هذه الغرفة، التي لا يقل عمرها التاريخي عن خمسمائة سنة، أي: للقرن السادس عشر، مما يخطط لها وتبقى غرفة حلب لحلب.

سابقة مشابهة!

في مطلع القرن العشرين قامت سيدة ألمانية بشراء غرفة خشبية تشابه الغرفة الحليبية الأثرية سابقة الذكر، من بيت «وكيل» الأثري، ونقلتها لألمانيا، حيث تعرض حالياً في المتحف، بمدينة برلين، تحت اسم «الغرفة الحليبية» وهي لا تقدر بثمن، وما زلنا حتى الآن نتحسر على خسارة تلك الغرفة، رغم اسم مدينة حلب المسجل عليها.

حسن استخدام

وسائل التواصل الاجتماعي

بغض النظر عما يمكن أن تؤول إليه المتابعة الرسمية على مستوى المسؤولين المتعلقة بشأن الغرفة

الأثرية، ومساعي فكها ونقلها، خاصة وقد تم تناقل بعض المعلومات، التي تفيد بأن المالك اللبناني يعتبر من المحسوبين على بعض المنتقذين، في لبنان وسورية، وبأن نقل الملكية إليه بعد ذاتها كانت عبر عملية التفاوض على القانون، الذي يمنع نقل ملكية المواقع المصنفة بأنها أثرية لغير السوريين، فإن ما يهم بالامر: أن الموضوع المثار عبر صفحات فيسبوك، والتجاوب والتفاعل من قبل المواطنين وبعض وسائل الإعلام، حققت بالنتيجة غاية إيجابية تمثلت بمنع محاولة تهريب آثار سورية إلى خارج البلد.

وبهذا المجال لابد أن نشير إلى الإمكانية الإيجابية الكبيرة الكامنة عبر حسن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل كل من يتقن ويحسن هذا الاستخدام.

فقد بدا واضحاً، من خلال عرض الموضوع أعلاه، كيف يمكن لهذه الوسيلة أن تكون هامة ومفيدة، ليس على المستوى الفردي والشخصي، بل على مستوى حفظ تراث شعب ووطن. ولعل الأهم بهذا الصدد، هو الحفاظ على ما تبقى من الآثار، سواء في مدينة حلب أو غيرها من المدن السورية، خاصة في ظل كثرة الأيدي العابثة، وتفشي الفساد والمحسوبية، ومع استمرار عمليات التعفيش المنظم، البعيد عن الرقابة والمحاسبة، ناهيك عن الدمار الذي أتى على الكثير من هذه الآثار جراء الحرب الدائرة، بالإضافة لما تقوم به التنظيمات الإرهابية من عمليات سرقة ما يمكن سرقته وتهريبه خارجاً، وتدمير ما لا يمكن نقله.

أخيراً: لا بد من أن ننقل أحد التعليقات حيال هذا الموضوع من قبل أحدهم، حيث قال: «يعني العفيشه صعب عليهم يفكوا الشمع الأحمر».

«المونة» تكشف عورة خدمات النظافة..



يواجه المواطنون كل فترة معوقات معينة، يرتبط بعضها بفترات محددة من السنة، إذ تحول منظر القمامة المتكدسة على جوانب الطرقات والأحياء إلى سمة عامة تميز بها شوارع دمشق وريفها، خاصة مع بداية موسم مونة الفول والبازلاء على وجه التحديد.

■ آراء المصفي

واشكى بعض سكان دمشق، من تراكم القمامة في الأحياء على مدار اليوم، حيث لا يوجد التزام بوقت محدد لرمي النفايات، كما لم تعد الحاويات كافية لاستيعاب الكميات الكبيرة من القمامة، التي زادت بسبب بدء معظم الأسر التموين لموسم الشتاء القادم من الفول والبازلاء.

شجارات بسبب القمامة!

بين أهال من ركن الدين، إن «الغالبية لا تلتزم بوضع أكياس القمامة في الحاويات لقلة عددها في الحارات، فباتت الأكياس منثورة في كل مكان وجوار كل حائط بناء، الأمر الذي ولد شجارات بين سكان الأحياء، إثر سوء الخدمات على مستوى ترحيل القمامة وعم كفاية الحاويات، حيث يتم اعتماد مكان واحد لرمي القمامة يكون مجاوراً لمدخل أحد الأبنية، الأمر الذي يجعل ذلك البناء جاذباً للحشرات والقوارض، فضلاً عن انتقال مخلفات القمامة التي تعبت بها القطط إلى داخل الأبنية». وأكد الناس في شكاوهم، قلة عدد عملي النظافة، وعدم كفايتهم، إضافة لعدم كفاية عمليات الترحيل التي تقوم بها السيارات، فحاويات القمامة بحالة امتلاء دائم، وكذلك هي الطرقات».

المونة مرهقة!

مشكلة القمامة في موسم المونة، تأتي رغم تدني المستوى الاقتصادي والمعيشي لمعظم العائلات، والذي أدى بدوره لاختصار عادات التموين أو إلغائها من قبل البعض، إذ تشكل تكلفة

المونة عبئاً اقتصادياً ليس بالهين، مع ارتفاع أسعار الخضار مقارنة بالأعوام السابقة.

وتصل تكلفة مونة 25 كيلو من الفول لعائلة مكونة من 5 أشخاص إلى 5650 ليرة، باعتبار سعر الكيلو 225 ليرة بحسب نشرة مديرية تجارة دمشق، بينما تصل تكلفة مونة 50 كيلو من البازلاء بسعر 240 ليرة/ كيلو، إلى 12 ألف ليرة، ليصل مجموع تكلفة مونة المادتين إلى أكثر من 17 ألف ليرة، خلال شهر أيار فقط دوناً عن مصاريف الشهر اليومية والطارئة.

حال ركن الدين وغيرها من شوارع دمشق لا يختلف عن حال الريف الدمشقي وتحديداً مدينة جرمانا، التي تتفاقم فيها مشاكل الخدمات، من نظافة وصرف صحي بشكل مستمر بسبب الضغط السكاني الكبير على المدينة، وعدم تطوير البنى التحتية لها بما يتناسب والتزايد السكاني.

جرمانا ينقصها 800 عامل نظافة فقط!

بحسب ما رصدت «قاسيون»، أكوام القمامة ليست محصورة ببعض أحياء جرمانا، بل تغطي مشكلة القمامة معظم المدينة وأطرافها، حيث طالب وجهاء من عدة قطاعات في المدينة، بتكثيف متابعة الوضع الخدمي بعد تردي النظافة وطوفان المياه الأسنة في الطرقات وانتشار مخلفات البناء وغيرها من مشاكل، خاصة وأن المدينة تعاني من نقص يقدر بـ 800 عامل نظافة بحسب مصادر لـ «قاسيون».

ولا يقف موضوع النظافة عند حد معين، نظراً لما يؤدي تردي حالها إلى مفرزات لها مضر وأخطار على الصحة العامة والبيئة، حيث تجتذب القمامة مختلف أنواع الحشرات والقوارض من جردان وفئران، التي تسهم في نقل الأمراض والأوبئة بشكل كبير، الأمر الذي يعاني منه سكان المدينة وريفها كل عام تقريباً مع بدء مثل هذا الوقت من السنة وحتى نهاية الصيف.

مشكلة القمامة

في موسم

المونة، تأتي

رفع تدني

المستوى

الاقتصادي

والمعيشي

لمعظم

العائلات، والذي

أدى بدوره

لاختصار عادات

التموين أو

إلغائها من قبل

البعض

يتطلب 5 جرعات من اللقاح بما تصل تكلفته إلى 300 ألف ليرة، في حين تعتمد النجاة من العضة على سرعة تأمين العلاج.

وكشفت وزارة الصحة أن النصف الأول من عام 2016 شهد حوالي سبعة آلاف عضة كلب، توفي مواطنان إثر تأخر العلاج.

وتتحمل الوزارات المعنية والحكومة بشكل عام، مسؤولية ما آلت إليه حال الخدمات والرعاية في المدن، حيث لم يتم إيلاء الاهتمام اللازم والتخطيط بالشكل الصحيح للتعامل مع قضية التغرير في التوزيع الديمغرافي والسكاني، والضغط الذي زاد في مناطق على حساب مناطق أخرى، من ناحية تطوير البنى التحتية وتكثيف أعداد العاملين في قطاع الخدمات بتلك المناطق بما يتناسب مع الحجم السكاني الجديد والمتزايد، في وقت نجد فيه اهتمام الحكومة منصّباً في إقامة مشاريع سياحية بمنطقة ما دون الاكتراث لحال المدن وتخليصها وحاجات السكان ومعاييرهم..

حشرات وقوارض وكلاب شاردة!

إن المخاوف لا تتوقف عند ذلك للأسف، فانتشار الكلاب الشاردة في مناطق عدة بات يشكل عامل تهديد جديد للصحة العامة، خاصة مع عدم توفر لقاحات ضد «داء الكلب»، فالأرقام عن الكلاب التي كشفت المحافظة عن القضاء عليها منذ بداية العام الحالي فقط، هي 800 كلب شارد، ليست إلا دليلاً على كثرة أعداد تلك الحيوانات، التي لا توجد حتى الآن طريقة فعالة للقضاء عليها، حيث تعترف البلديات بعجزها عن اعتماد طريقة ناجعة في التعامل معها.

ورغم عدم توفر لقاح «الكلب» في مشافي الدولة، إلا أنه لم يتم إطلاق أي نوع من أنواع التحذيرات أو التوعية لمخاطر تلك الكلاب وخطورة التعرض للعض، أو كيفية التعامل مع المصاب، إذ أكدت مصادر لـ «قاسيون» إنه لا يوجد في أي مشفى لقاح ضد «الكلب»، مشيرة إلى أن تكلفة اللقاح في السوق السوداء تصل إلى 60 ألف ليرة سورية أو أكثر، علماً أن العلاج من العض

الريعي لمصلحة الاتحاد، فإن ذلك يدفعنا للقول: إن رياضة كرة السلة هي عمل جماعي منظم، كما غيرها من الرياضات الجماعية، بغض النظر عن دور نجومها كأفراد، وهي على ذلك يجب ألا تخلو من التنظيم والمتابعة والمثابرة، بالإضافة إلى أهمية ودور الأخلاق الرياضية، حيث بتكامل هذه العوامل يمكن أن تحقق الفرق الرياضية الإنجازات.

أما المحسوبيات، والفردية، والنخبوية، والسعي لزيادة التمويل عبر تسليع الرياضة، وجعلها مشروعاً استثمارياً ربحياً، فهي عوامل مثبطة للرياضة وكابحة لتطورها.

ولا يمكن أن تجتمع الرياضة مع الشغب، وعدم الانضباط وضياع المسؤولية، إلا كونها دخلت حيز الاستثمار والربح!

الألعاب بصالاتنا الرياضية، ولكن ما يلفت الانتباه أن اتحاد كرة السلة لم يتخذ الإجراءات الكافية من أجل ضبط اللعبة، وخاصة على مستوى اللاعبين والجمهور، كما ظهر بالمقابل ضعف لدى إدارتي الفريقين على ضبط لاعبيهم، فكيف بإمكانية ضبط المشجعين للفريقين، وأخيراً كان واضحاً قلة عدد عناصر حفظ النظام، حيث تفلتت الصالة بلاعبيهما وبجمهورها.

الرياضة عمل جماعي منسق!

بغض النظر عن الوسائل التي من الواجب اتباعها لتحديد المسؤوليات عن حالة الشغب وتدابيراتها، من أجل منع تكرارها، مع ما تبعها من قرار، وغيرها من الإجراءات الأخرى، التي ما زالت قيد النقد والانتقاد، باعتبارها لم تتجاوز حدود العمل



ليظهر الأمر وكأنه فرصة أمام الاتحاد من أجل تحقيق الموارد.

أين المسؤولية؟

الحادثة أعلاه لم تكن الأولى، ولن تكون الأخيرة، على مستوى

■ مراسل قاسيون

لم يقف أمر الانفلات وعدم الانضباط عند حدود جمهور الطرفين، بل بمشاركة بعض اللاعبين لهذه الفوضى، مكرسين عدم الانضباط والالتزام بالأخلاق الرياضية.

فرصة ريعية!

أعمال الشغب وتبادل الشتائم، ووصول الأمر لحدود تبادل الكلمات، لا بد وأنها مسيئة، ليس بسبب الضرر الجسدي والنفسي الذي طال لاعبي الفريقين وكوادرهم الفنية والإدارية وجمهورهم فحسب، بل بسبب ما قد ينجم عن ذلك من حساسية لدى الفرق الأخرى ومشجعيها، خلال مراحل استكمال الدوري، بالإضافة للدوريات القادمة، خاصة وأن اتحاد كرة السلة قد

رياضة مشاغبة

يبدو أن الرياضة والأخلاق الرياضية تضررت هي الأخرى، جراء الأزمة العاصفة وتدابيراتها، حيث عكست مباراة ناديي الاتحاد والوحدة لكرة السلة، التي أقيمت بتاريخ 2017/5/9 في صالة الفيحاء بدمشق، الكثير من التهور والانفلات وعدم الانضباط.

يستمر القطاع المصرفي بعد ست سنوات من الأزمة بالنمو والازدهار، رغم تراجع باقي القطاعات والأنشطة الإنتاجية، والأهم رغم توقف واسع للنشاط الاقتصادي والتمويلي الإقراضي على وجه الخصوص. ولا ينفصل هذا الاتجاه المصرفي عن عموم طابع الاقتصاد السوري خلال سنوات الأزمة، حيث خسائر السوريين المتراكمة وحصتهم المتراجعة من الدخل الوطني تحولت بالمقابل إلى أرباح وأموال مكدسة في الأرصدة الكبرى داخل البلاد وخارجها!

المصارف الخاصة في 2016:

«أربح أكثر مع ليرة أضعف»!



ينبغي التكرار والتذكير بأن هذا الربح اعتبره مصرف سورية المركزي ربحاً غير تشغيلي، وغير محقق، ولا يفرض عليه ضريبة دخل، ولذلك فإنك تجد نسبة ضرائب الأرباح التي تخصصها المصارف الخاصة لتدفعها للمالية السورية لا تشكل إلا نسبة قليلة جداً من حجم أرباحها الفعلية.

بلغ إجمالي مبلغ ضريبة الدخل المدفوعة من مجمل أرباح المصارف الخاصة خلال عام 2016 مبلغ 7,7 مليار ليرة، وهو ما يشكل نسبة 5,5% من إجمالي الربح البالغ 139 مليار ليرة. فعلى سبيل المثال: بلغت قيمة ضريبة الدخل المدفوعة من قبل بنك قطر الوطني -سورية والذي حقق أعلى نسبة من الأرباح مبلغ 356 مليون أي ما نسبته 1,2% من مجمل أرباح البنك! فالمصارف الخاصة وعلى الرغم من تحقيقها أرباحاً استثنائية خلال الأزمة، تستفيد من ثغرات التهرب الضريبي التي أتاحتها المنظومة النقدية السورية.

87% من الأموال المودعة في الخارج؟

الرقم الآخر الملفت في البيانات المصرفية هو إجمالي الأرصدة المودعة لدى البنوك الأخرى حوالي

حجم الزيادة السنوية المتوسعة في أرباحها!

ارتفاع الأرباح بنسبة 65% خلال عام!

حققت المصارف الخاصة ككل أرباحاً خلال عام 2016، بقيمة حوالي 131 مليار ليرة مقارنة بحوالي 79 مليار ليرة في عام 2015، أي إن أرباح المصارف ارتفعت بنسبة 65% خلال عام واحد. وبمعدل زيادة 748% عن عام 2013 وأكثر المصارف تحقيقاً للأرباح هو: مصرف قطر الوطني -سورية، الذي بلغت أرباحه قبل الضريبة حوالي 28 مليار ليرة بمعدل زيادة 47% عن عام 2015.

وكما هي حال السنوات السابقة، فإن الربح من مركز القطع ومن تداول العملات الأجنبية يبلغ أكثر من 90% من أرباح المصارف، وإذا أخذنا أكثر البنوك ربحاً أي: مصرف قطر، فإن نسبة الأرباح التشغيلية الناتجة عن تداول العملات الأجنبية، وأرباح تقييم مركز القطع البنوي تبلغ نسبة 98% من ربح المصرف قبل الضريبة! وأكبر من صافي دخل البنك من الفوائد والعمولات والرسوم بـ 14 ضعفاً. نسبة الضرائب من الأرباح 5,5% فقط!

ازدياد التراكم وانخفاض الاستثمار

أما بالنسبة للإيداعات من الموجودات، فقد بلغت قيمة الإيداعات في المصارف الخاصة خلال عام 2016 حوالي 733 مليار ليرة بزيادة 585% عن إيداعات عام 2010 والتي بلغت 107 مليار ليرة. بالمقابل فإن تلك الزيادات لم تنعكس زيادة على مستوى الإنتاج والتشغيل، فمقابل زيادة الإيداعات انخفضت نسبة توظيفات تلك الأموال من قروض وتسهيلات ائتمانية، والتي بلغ مجموعها خلال عام 2016 حوالي 209 مليار ليرة، أي: ما يشكل نسبته 28% فقط من مجمل الإيداعات حيث انخفضت تلك النسبة مقارنة بعام 2010 حيث شكلت 60% آنذاك من إيداعات العملاء. ويعتبر مؤشر نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الإيداعات من أهم المؤشرات التي تدل على مدى مساهمة المصارف في النشاط الاقتصادي، إنتاجياً أو استهلاكياً. الأرقام تدل على أن الأموال المكدسة في المصارف الخاصة، لا تساهم في تحريك النشاط الاقتصادي، إلا من مواقع متواضعة كما في حالة تمويل المستوردات، بما يتناقض مع

■ ديمية كتيلة

استمرار التوسع والنمو؟

يعتبر توسع ونمو الموجودات المصرفية من أهم المؤشرات على سرعة الازدهار، والتعافي في القطاع المصرفي، ورغم الأزمة ازدادت موجودات المصارف الخاصة في سورية خلال عام 2016 عن عام 2015 بمعدل 48,8% لتصل إلى حوالي 1789 مليار ليرة، متجاوزة ما كانت عليه عام 2010 بمعدل 224%. ويحتل مصرف سورية الدولي الإسلامي الصدارة حيث بلغت موجوداته حوالي 201 مليار ليرة بمعدل زيادة 53% عن عام 2015.

وتشكل موجودات المصارف في بداية العام الحالي قرابة 8,5 مليار دولار، من قرابة 16 مليار دولار في عام 2010، وبترجع في قيمتها الفعلية بمقدار 47%، وتراجع القيمة الفعلية باستمرار رغم زيادة ملحوظة في الموجودات، ويمكن القول: إن هذا التراكم للموجودات يؤثر على قيمتها، فطالما أن الأموال لا تدخل عمليات إنتاجية فإنها عملياً تساهم في تراجع قيمة الليرة، وفي خسارة قيمة هذه الموجودات ومن ضمنها الودائع ذاتها!

تقدم قاسيون قراءة لبيانات المصارف الخاصة السورية وأرباحها خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2016، حيث تشير البيانات إلى انتعاش تلك المصارف وازدياد دخلها وأرباحها خلال الأزمة وللسنة السادسة على التوالي، مستفيدة من تراجع قيمة الليرة ومن السياسات الاقتصادية التي سهلت توسع رأس المال المعزول عن العملية الإنتاجية.

زاد مجموع الأرباح الصافية للمصارف الخاصة السورية في عام 2016 عن عام 2013 بنسبة 748%، إن رقم الربح الصافي باليرة كان يتضاعف مرتين ونصف تقريباً، خلال السنوات الثلاث الماضية.

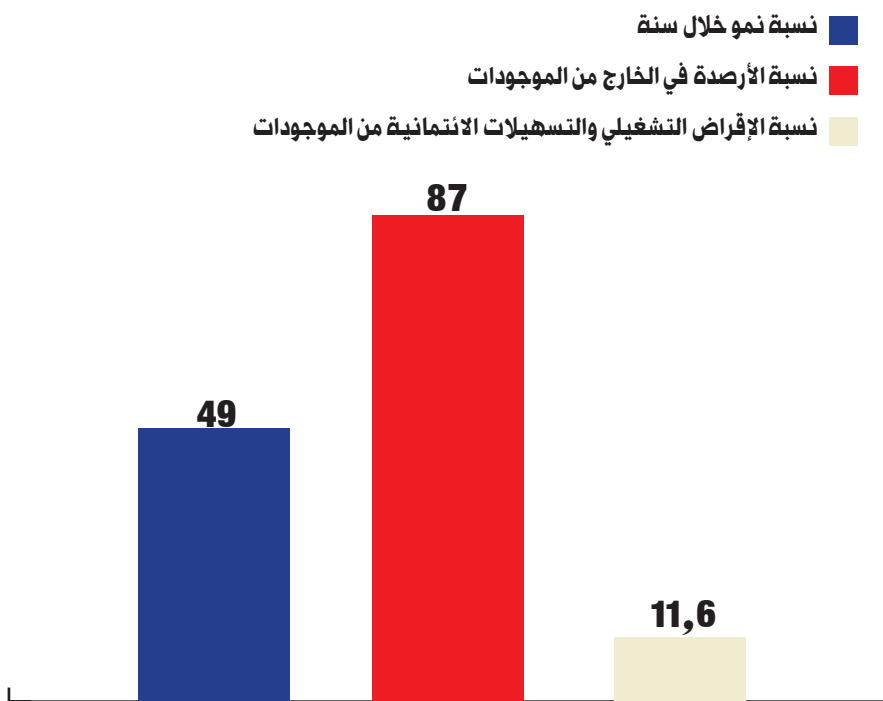
748%

زادت موجودات المصارف الخاصة في سورية بنسبة 224% عن عام 2010، ورغم تراجع قيمتها بالدولار بمقدار أقل من النصف بقليل، إلا أن هذه الموجودات استطاعت أن تضمن استمرار نسبة ربح كبيرة.

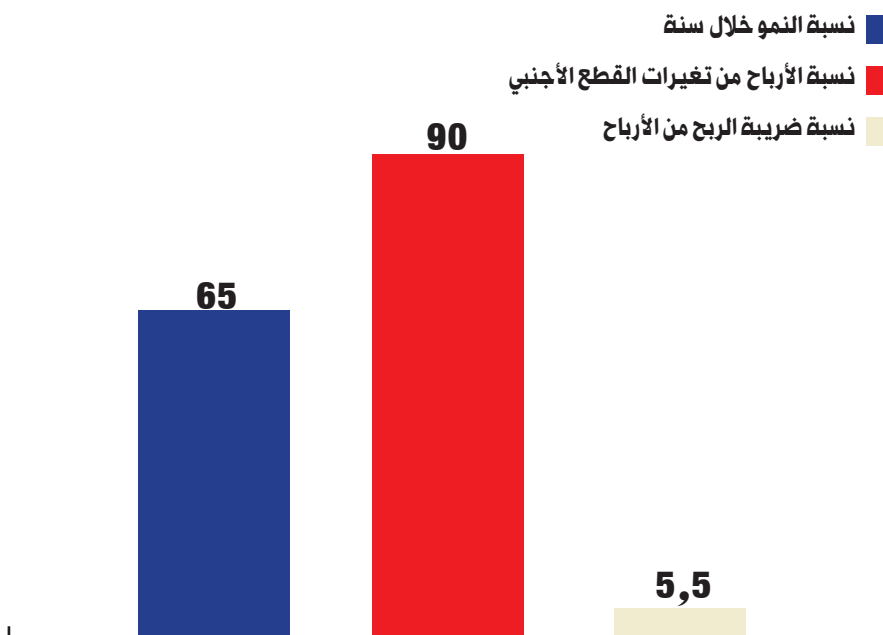
224%



موجودات المصارف الخاصة 2016 - %



أرباح المصارف الخاصة 2016 - %



1004 مليار ليرة، حوالي 874 مليار ليرة منها قيمة الأرصدة المودعة لدى المصارف الخارجية، بينما 130 مليار ليرة فقط أرصدة مودعة لدى المصارف المحلية، أي أن نسبة الأموال المودعة في الخارج تشكل نسبة 87% من إجمالي أرصدة المصارف السورية الخاصة. وهي مبالغ شملت أرصدة 13 بنكاً من أصل 14 بنكاً خاصاً موجود في سورية. وهو مبلغ يشكل نسبة 51% من إجمالي موجودات تلك المصارف وتضم تلك الأرصدة الحسابات الجارية وتحت الطلب. وحسب المعلومات المتداولة فإن معظم الإيداعات للمصارف في الخارج والتي تودع بشكل أساسي في مصارفها الأم، لا تتم إلا بموافقة البنك المركزي، والمبررات هي: الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وزيادة المخاطر مع تراجع قيمة الليرة. ولكن وبسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها سورية، فإنه من الأولى بالبنك المركزي إبقاء تلك المبالغ المسحوبة من أموال السوريين إلى أرصدة أصحاب الربح في الداخل للاستفادة منها على أقل تقدير في عمليات التشغيل والإنتاج.

فعملياً السياسة النقدية في سورية تتيح للمصارف الخاصة أن تخرج الأموال والأرصدة إلى خارج البلاد، بموافقة البنك المركزي، وتتيح لها أن تبيع من تغيرات قيمة الليرة دون حتى أن تدفع ضريبة مقابل ذلك. ملاحظة: سمحت القوانين السورية منذ عام 2002، للمصارف العاملة في سورية، بإنشاء مركز قطع بنوي بالأموال الأجنبية كحد أعلى من الأموال الخاصة الأساسية الصافية، أي: أن تخصص نسبة 60% من الأموال الأساسية بالعملة الأجنبية، لا تستطيع تحويله وبيعه أو شراؤه، إلا بموافقة السلطات النقدية السورية، أما إذا باعته وحولته إلى ليرة، فإنها لا تستطيع أن تعيد شراء القطع الأجنبي وتعويضه إلا بعد 3 سنوات.

خلال الأزمة عُدّ تفصيل في هذا القانون، يرتبط بالمدة الزمنية لإعادة تعويض القطع إذا ما تم بيعه، حيث تم اختصار المدة من 3 سنوات إلى سنة!

أي: إن المصارف التي تمتلك كتلة من القطع الأجنبي، تصل إلى 60% أصبحت تستطيع أن تبيعها وتحولها إلى ليرة، وتقوم بشراء الدولار مجدداً خلال مدة عام.

أي: أنها تستطيع أن تقوم بعمليات متتالية من البيع والشراء للقطع الأجنبي لـ 60% من أموالها خلال سنة، بموافقة السلطات النقدية، فماذا لو وقتت عمليات البيع والشراء مع موجات المضاربة؟ أي: اشترت دولاراً من المصرف المركزي وباعته للسوق بسعر أعلى في أوقات الطلب؟!

الربح من انخفاض قيمة الليرة

يحق لنا أن نتساءل: ما النشاط الذي تقوم به المصارف الخاصة اليوم؟ فهي لا توظف من المليارات المودعة في خزائنها إلا نسبة 28% على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، وهي للشركات الكبرى التي يساهم أصحابها في رؤوس أموال هذه المصارف! وأياً يكن فإنها عملياً لا تحصل على عوائد من فوائد القروض بالمستوى الذي يحقق لها نمواً بالأرباح بنسبة 65% خلال عام، فمن أين تأتي أرباح تلك المصارف وكيف استطاعت أن تجني المليارات خلال الأزمة؟!

إن مصدر ربح المصارف الخاصة هو من الأموال المودعة بالقطع الأجنبي والاستفادة من تغيرات أسعار الصرف، وهي أرباح محققة تحت بند «إعادة تقييم القطع» أو «فروقات القطع»، أو تغيرات مركز القطع البنوي.

وأياً كانت التسميات فإن المصطلح يقول: أن النشاط الأساسي للمصارف الخاصة في سورية اليوم يكمن في التمويل بالقطع الأجنبي، وفي محاولة ترميم أرصدها منه بعد بيعها، وهذه العملية وبالطرق الشرعية تتيح

للمصارف أن تحقق أرباحاً من فرق قيمة الدولار، ومن عمليات بيعه وشراؤه والفوارق في أسعاره الرسمية، هذا إذا ما اعتبرنا ألا علاقة بين السوق السوداء والمصارف.

ولتوضيح ذلك، فإن سعر الصرف الرسمي بتاريخ 2016/1/1 بلغ 315 ل.س. ليصل إلى 497 ل.س. بتاريخ 2016/1/31، أي: أن كل دولار حقق زيادة في قيمته وبالتالي ربح بنسبة 60% تقريباً ولذلك تسعى المصارف الخاصة إلى زيادة إيداعاتها من القطع الأجنبي وإلى شراء الدولار من البنك المركزي، أو من السوق لتحقيق أرباحاً من انخفاض قيمة الليرة.

وإضافة إلى ذلك فإن المصارف السورية الخاصة تمتلك الحق بتحويل الأموال للخارج، إلى مصارفها الأم، فالأرصدة المعلن وضعها في المصارف الخارجية تقارب 1,7 مليار دولار في نهاية عام 2016، كما يسمح للمصارف التي هي فروع من مصارف أم في الخارج، أن تقوم بتحويل أرباحها للخارج، وهذه العمليات تشكل واحدة من الطرق الرسمية لخروج أكثر من 22 مليار دولار من الأموال السورية إلى خارج البلاد خلال سنوات الأزمة...

طالما أن المصارف لا تحقق أرباحاً تذكر إلا من تغيرات قيمة القطع الأجنبي أو تداوله، فإنها عملياً تبيع من تغيرات قيمة الليرة وتراجعها، فعملياً انخفاض قيمة الليرة السورية وتراجع قوتها الشرائية بما تعنيه من خسائر للاقتصاد الوطني وللسوريين، هي أرباح للبنوك الخاصة التي تعبر عن الترابط العميق بين رؤوس الأموال المحلية والإقليمية، فالمصارف تقوم بشراء الدولار لترميم قطعها، وتستطيع بيعه في نشاطها التمويلي، وفي عمليات البيع والشراء تسجل أرباحاً تقتطع من الأموال المتجمعة في يد الزبائن الكبار للمصارف الخاصة السورية وأصحاب رؤوس الأموال في سورية، والمساهمين بالوقت ذاته في رأس مال هذه المصارف في عملية إعادة توزيع الدخل، الخاسر الوحيد فيها، هو: من يسجل دخلهم تراجعاً قياسيماً سنوياً، مع ثبات الأجور وارتفاع الأسعار، والرابح فيها، هو: كل المتحكمين بالسوق وأسعارها وأرباحها، والذين يتوزعون الأرباح في تخادم فيما بينهم لتشكل المصارف الخاصة بطابع نشاطها الحالي حلقة هامة في هذا التوزيع، ونقطة ربط بين رؤوس الأموال المحلية، ورؤوس الأموال الإقليمية، والتي بدورها تخدم المنظومة المصرفية المركزية العالمية..

جمعية العلوم الاقتصادية تبحث في السياسة الدولية:

أسئلة حول النظام الدولي الجديد...



قدم الدكتور منير الحمش، في جمعية العلوم الاقتصادية يوم الثلاثاء 9-5-2017 محاضرة بعنوان «التحولات في النظام الدولي: تراجع الغرب وصعود الصين وروسيا». المحاضرة التي سادت القراءة السياسية على طابعها، تساهم في إعادة الترابط الضروري بين الاقتصادي والسياسي إلى القراءات الاقتصادية السورية المحلية...

قسم الباحث محاضرته إلى المحاور التالية، الأول: يتحدث عن تطور النظام الدولي وأطرافه الفاعلة، والثاني: حول أهم التحولات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، أما المحور الثالث: فيتحدث عن تراجع الغرب وصعود الصين وروسيا، أما المحور الأخير فيطرح السؤال حول: مستقبل النظام الدولي.

النظام الدولي وُلِدَ المِعارك!

بدأت معالم الاهتمام الدولي بتنظيم العلاقات الدولية، على أساس الاتفاقيات والالتزامات، في القارة الأوروبية، منذ أواسط القرن السابع عشر، في معاهدة وستفاليا 1648م، والتي أتت عقب حرب الثلاثين عاماً، لتليها في مؤتمر فيينا عام 1815م الذي حاولت فيه القوى الأوروبية إعادة ترتيب العلاقات الدولية بعد الثورة الفرنسية وهزيمة نابليون، لتتوسع بعدها في عام 1856 إلى اتفاقية باريس التي ضمت تركيا للمرة الأولى. في إشارة إلى العلاقات السياسية الدولية التي تعبر عن تغير التوازنات عقب الحروب والاضطرابات. وهذا ما شهدته بدايات القرن العشرين في حربه العالميتين، والتي أدت إلى الانطلاق من المركز الغربي الأوروبي إلى «قطبي المستقبل» في حينه: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، فضلاً عن اليابان، ليشمل نطاق العلاقات الدولية الجديد، والنظام الجديد نطاق العالم أجمع.

ويشير الباحث: أن هيمنة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ترتبط بتسيدها للمنظومة الرأسمالية العالمية، واستفادتها من إمكاناتها المتمثلة بـ: الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة «G7»، والشركات الكبرى والبيوتات المالية والشركات متعددة الجنسية، بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية «صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - منظمة التجارة العالمية». إلا أن هذه المرحلة كانت مترافقة مع وجود الاتحاد السوفيتي، والنظام الدولي ثنائي القطبية، المختلف إيديولوجياً، واقتصادياً، واستراتيجياً. إلا أن المرحلة التي عقيبت انهياد الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات، حوكت النظام العالمي إلى أحادي القطبية، والذي يتميز بدرجة عالية من تركز القدرات لدى دولة واحدة مهيمنة.

ليستمر حلف الناتو ويتوسع شرقاً، مقابل انهيار حلف وارسو، وليجري التحول العالمي إلى اقتصاد السوق، والأيدلوجية الديمقراطية الغربية، وشمل هذا كلاً من الصين وروسيا، بتباينات ووفق خصوصيات كل منهما، وتحول تدريجياً المبدأ الذي يحكم العلاقات الدولية من مبدأ توازن القوى إلى مبدأ توازن المصالح، ليرتكز شكل الصراع العالمي بين الشمال والجنوب في ظل الهيمنة الأميركية العالمية. كما شهدت هذه المرحلة زيادة التحديات في وجه مفهوم الدولة والسيادة،

متمثلة بفاعلية شكل النظام الدولي في الحد من فاعلية دور الدولة على نحو متفاوت سواء عبر العولمة الاقتصادية، وزيادة دور المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية ومنظمات المجتمع المدني، وحتى الإرهاب، أو من خلال ما يعبر عنه توسع مجلس الأمن في استخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة خلال هذه المرحلة التي شهدت التدخل العسكري الأمريكي في الكويت مروراً بالصومال (1992) وفي هايتي (1994) وكذلك التدخل العسكري في البوسنة والهرسك (1995)، وقادت الولايات المتحدة عملية ثعلب الصحراء في العراق (1998) والهجوم الصاروخي على معمل الشفاء في السودان، والهجوم على معسكرات طالبان في أفغانستان في العام نفسه، والتدخل العسكري في كوسوفو (1998) بدعم حلف الناتو، ليلها غزو أفغانستان (2001) وغزو العراق وتدميره (2003)، بالإضافة إلى استخدام القوى العسكرية متمثلة بالناتو في ليبيا 2011، وفي العراق وسورية عام 2014 بأشكال ومسميات أخرى.

ويرى الباحث: أن تحولات التوازنات الاقتصادية الدولية، منذ مطلع التسعينيات، المترافقة مع الضغوطات الغربية لمواجهة محاولات التمرد على النظام الأحادي القطبية، كانت تدفع الأمور إلى تبلور اتجاهين، الأول: رأسمالية ليبرالية، تحرص على التمسك بالمفهوم الرأسمالي الليبرالي التقليدي الذي يحمل في طياته مفاهيم الهيمنة والتسلط، والثاني: رأسمالية الدولة، في محاولتها التمسك باستقلاليتها، على طريق النمو، بما في ذلك دعم توجهات دول العالم الثالث الاستقلالية التنموية.

«نبض جديد من الشرق»

يشهد عالم اليوم وضوحاً في صعود قوى جديدة تشكل تحدياً للنظام الذي رعته الولايات المتحدة والغرب عموماً، خلال العقود الأخيرة، حيث يتراجع مركز ودور الولايات المتحدة والغرب الأوروبي في القضايا الدولية، ومن أهم عوامل التراجع: الأزمة الاقتصادية المتدلية منذ عام 2008، وتداعياتها المستمرة على النمو والبطالة والعجز المالي والركود الاقتصادي، بالإضافة إلى أزمة النظام الديمقراطي في أوروبا والولايات المتحدة، بجمود النظم السياسية، وعدم قدرتها على استيعاب التحولات الجارية في مجتمعاتها، وعجز الأحزاب والمؤسسات السياسية التقليدية، متمثلة بتراجع معدلات المشاركة في الانتخابات، وبتلاشي الحدود بين اليمين واليسار التقليدي، وبروز التيارات الجديدة الشعبوية والقومية المتطرفة. كما أن أزمة الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة وعلامات التفكك، التي بدأت بخروج بريطانيا، ما يمهد لدول أخرى.

لكونها الشريك التجاري الأبرز عالمياً، بأهمية استثمارية قياسية، ويرافق هذا الصعود الاقتصادي للصين سعيها الدائم لمراكمة مقومات القوة في فضاءين آخرين هما: القوة العسكرية والقوة المعرفية بالاستعانة بقدراتها الاقتصادية والمالية المتزايدة، كما يبرز الاستثمار المعرفي في الصين، باعتبارها ثاني مستثمر في مجال البحث والتطوير الذي وصل في 2016 إلى 396 مليار دولار.

استمرار المواجهة أم الإذعان؟!

أما حول مستقبل النظام الدولي في اللحظة المضطربة الراهنة، فيترك د. منير الحمش الإجابة مفتوحة، ففي ظل تغيرات معلنة في الإدارة الأمريكية، تتجلى بالموقف من حرية التجارة والشركات التجارية العالمية، وبالتالي الموقف من العولمة الاقتصادية، وتغيرات في الموقف من حلف الناتو، والاتحاد الأوروبي، ورفع شعار «أمريكا أولاً»، وجميع ما سبق يشير إلى سعي الولايات المتحدة لالانكفاء، فالغرب بدأ بالاعتراف بأن العالم يمر بمرحلة عدم يقين، وأتى مؤتمر ميونيخ للأمن في عام 2017 ليضع عنواناً واضحاً: «ما بعد الحقيقة، ما بعد الغرب، ما بعد النظام»، وليعطي الإشارة إلى التحديات التي تهدد بالإطاحة بالنظام الدولي الناشئ بعد الحرب العالمية الثانية، والتخلي عن التحالفات التقليدية!

إن القوى الدولية الصاعدة تدعو إلى نظام «ما بعد الغرب»، ولكن إلى متى ستستطيع القوى الغربية المهيمنة في النظام الدولي السابق، أن تواجه التغيرات الموضوعية في عالم يتغير؟ إن حجم المقاومة الذي تستطيع أن تبديه يفتح الخيارات أمام اتجاهين: إما استمرار الفوضى، أو نظام عالمي جديد أقل هيمنة وأكثر عدالة...

ومقابل معالم التراجع الغربي المذكورة، يبرز صعود قوتين أساسيتين: الصين وروسيا، وتحديداً انتقال هذا الدور للتأثير الفعال في السياسات الدولية، والتأثير في صياغة القرار الدولي حول المسائل العالقة.

إن مقومات التحول إلى طرف دولي مستقل بحسب الباحث تقتضي درجة مرتفعة من الاستقلالية، وقدرة على مواجهة القوى الدولية الأخرى، بالإضافة إلى الطابع الشمولي في تركيز مقومات القوة المختلفة «الاقتصادية والعسكرية والمعرفية والسياسية والثقافية». فبالنسبة لروسيا وبأخذ الموقف المعين والمكرر، أن روسيا لا تراحم مصالح أحد، ولا تفرض وصايتها على أحد، وأن المسعى الروسي نحو التحول إلى دولة رائدة تدافع عن القانون الدولي، وتعمل على ضمان احترام السيادة الوطنية، والاستقلال والأصالة القومية للشعوب، وفق ما اقتبس د. منير الحمش، من خطاب للرئيس الروسي. والذي يضيف: إن إمكانات روسيا العسكرية والثقافية تتفوق على إمكاناتها الاقتصادية، حيث يقر الروس بالحاجة إلى العمل على جبهة الاقتصاد، وإن الاقتصاد الروسي في المرتبة السادسة عشر عالمياً، وبنسبة «1:7» من الناتج الأمريكي.

وتحقق روسيا نجاحات في حشد الحلفاء في إنشاء التكتلات الإقليمية الاقتصادية، كما في البريكس، بالإضافة إلى منظمة شنغهاي، بالإضافة إلى ما تحققة من مكاسب سياسية متوسعة من تدخلها النشط في القضايا السياسية الدولية، وفي نقاط توتر أساسية كما في جورجيا عام 2008، وفي سورية، وفي أوكرانيا.

أما بالنسبة للصين، فالاقتصاد الصيني هو النقطة الفارقة، حيث إنه يصنف الثاني عالمياً، والأول من حيث القوة الشرائية، وبنسبة 16:2% من الناتج المحلي العالمي. إضافة

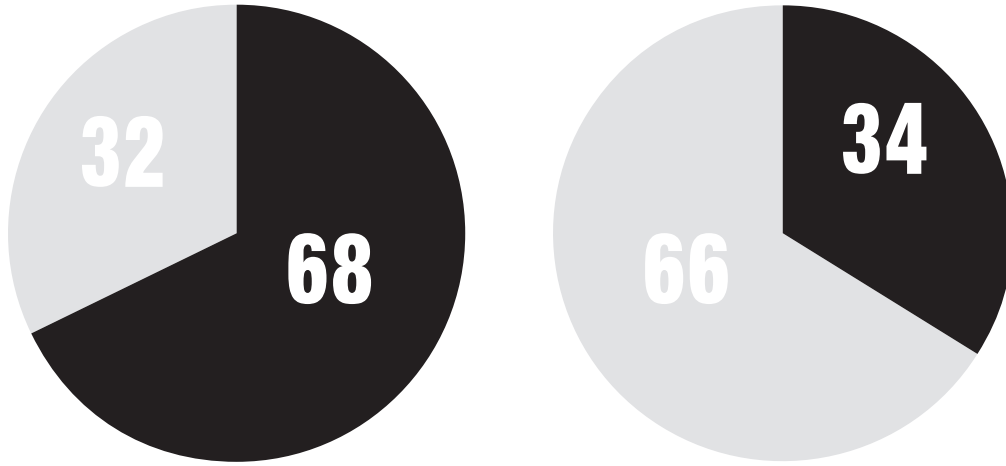
حجم المقاومة الذي تستطيع أن تبديه يفتح الخيارات أمام اتجاهين: إما استمرار الفوضى أو نظام عالمي جديد أقل هيمنة وأكثر عدالة...

الاتجاهات الاقتصادية لتغير ميزان القوى الدولي

الحصة من الناتج الإجمالي العالمي - 2016

الحصة من الناتج الإجمالي العالمي - 1960

بقية العالم ■ دول المركز الغربي ■ بقية العالم ■ دول المركز الغربي



خسرت دول المركز الغربي نسبة 34% من الناتج الإجمالي العالمي خلال نصف قرن

34%

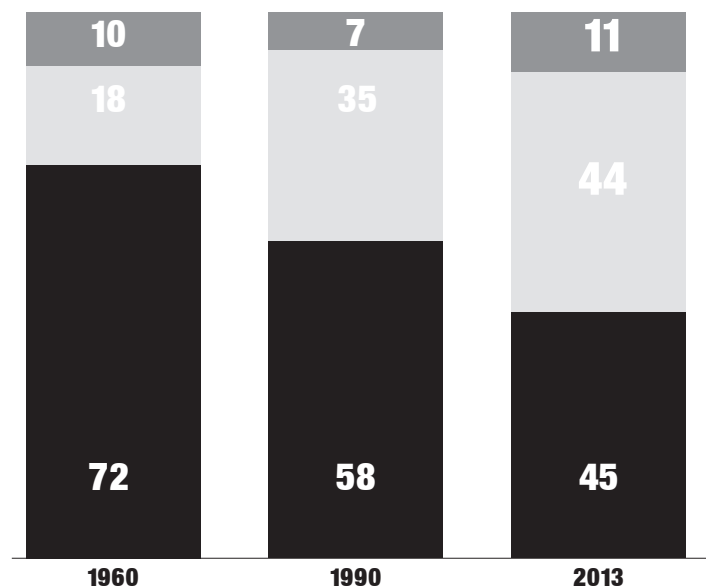
بالعملات المحلية، وبإنشاء عمالات مستقلة للتكتلات الاقتصادية الجديدة كالبريكس أو عبر آسيا وغيرها، وهذا بدوره صراع مع المركز المالي الغربي، الذي يمتلك أدوات مالية هامة، قادرة على هز الاستقرار المالي والاقتصادي للدول الصاعدة في الجنوب اليوم، ولكن أي اهتزاز من هذا النوع، سيحمل آثاره العميقة كذلك على دول المركز الغربي، فتطور اتجاهات الأزمة الاقتصادية من جهة، والتعاون الاقتصادي للدول الصاعدة من جهة أخرى ستكون كفيلاً بترسيخ الاتجاه الجديد في المنظومة الاقتصادية والمالية العالمية...

هامة من قيمة عمليات التبادل العالمية، حيث أن ربحاً يتراوح بين 40 ألف - إلى 250 ألف بالمثل، ينجم عن الفارق بين تكلفة طباعة ورقة المئة دولار، وقيمتها في السوق العالمية. إلى أن تستطيع القوى الاقتصادية الصاعدة أن تنقل وزنها الاقتصادي الفعلي المعبر عنه في الاستثمار والتجارة، إلى وزن مالي، فإن عملية استكمال التعبير الحقيقي اقتصادياً عن تغير ميزان القوى تبقى ناقصة... وهذه العملية انتقلت إلى طروحات معلنة، وتجهيز للبنية المؤسساتية المطلوبة، حيث تطرح بقوة وبشكل ضرورة التبادل التجاري



حصة الشمال والجنوب من تجارة البضائع العالمية

دول الشمال المتقدم ■ دول الجنوب الصاعدة ■ باقي دول الجنوب



يتفق الجميع على أن موازين القوى السياسية العالمية تتغير، ولكن هذا التغير لا يجري عن عبث، حيث تسبقه تغيرات في التوازنات الاقتصادية العالمية تعود لعقود مضت...

■ عشتار محمود

ازدادت حصة تجارة البضائع بين دول الجنوب مع بعضها البعض من 10% وصولاً إلى 31%. بينما تراجعت تجارة دول الشمال مع بعضها البعض من قرابة 56% وصولاً إلى 28% في عام 2013. فحتى مطلع التسعينيات كانت تجارة الدول المتقدمة مع بعضها البعض تشكل أكثر من نصف التجارة العالمية للبضائع، لتدخل بعدها دول الجنوب في إطار هذه التجارة وتقلص علاقات شمال-شمال التجارة إلى قرابة الربع. الأهم من هذا، هو دور دول الجنوب الصاعدة، والتي قاربت حصتها من تجارة البضائع العالمية حصة دول الشمال المتقدمة في عام 2013.

ترسيخ النمو بالاستثمار الثابت

إن عامل النمو الأساسي المتمثل بتوسيع التراكم في رأس المال الثابت، أي: توسيع القاعدة الاستثمارية المادية هو واحد من أهم محددات رسو النمو الاقتصادي، وتوسعه، ويدل على وجود جدوى عالية ومعدل ربح مرتفع، وإمكانات استثمارية النمو، عبر تخصيص جزء هام من الناتج لتوسيع الاستثمار المادي من أبنية أو معدات سواء كان هذا التوسيع حكومياً أم خاصاً.

وهذه النسب تشهد أيضاً تغيرات بين دول العالم المتقدم، وبين دول الجنوب الصاعدة والنامية. والأرقام المتوفرة تسير الفترة بين 1980-2016، وتشير إلى عدم وجود تغيرات كبيرة على المستوى العالمي في نسبة الاستثمار، حيث إن ربع الناتج العالمي تقريباً يدخل في عملية التراكم، مع تراجع بنسبة 2% حيث مجموع الاستثمار الثابت في عام 1980 شكل نسبة 26% من الناتج العالمي، لينخفض إلى 24% في عام 2016. إلا أن الأهم هو التغير في دور الدول المتقدمة والنامية، في المساهمة في الاستثمار في رأس المال الثابت، حيث إن الدول المتقدمة التي كانت تساهم بنسبة 79% من الاستثمار في رأس المال الثابت في عام 1970، مقابل نسبة 21% لباقي الدول النامية مجتمعة، قد خفضت من مساهمتها إلى حد بعيد، مقابل توسع في حصة الدول النامية في الاستثمار في رأس المال الثابت بشكل قياسي، حيث تراجعت حصة الدول المتقدمة من الاستثمار في رأس المال الثابت عالمياً إلى نسبة 56%، مقابل زيادة حصة باقي دول العالم إلى 44%. حيث إن الدول النامية قد ضاعفت رقم استثماراتها الثابتة ثمانية أضعاف بينما ضاعفت الدول المتقدمة رقم استثماراتها الثابتة بمقدار 3 أضعاف فقط خلال 45 عام تقريباً.

800%

ضاعفت الدول النامية من رقم استثماراتها الثابتة أكثر من ضمانية أضعاف خلال الفترة بين 1970-2015، لتساهم بنسبة 44% عوضاً عن 21% من التراكم الرأسمالي الثابت عالمياً.

عائق «العملات العالمية القديمة»..

لا تزال المدفوعات العالمية بالدولار واليورو تشكل نسبة تزيد على 73% من المدفوعات السنوية العالمية، وبينما تساهم الصين بقرابة 11% من التجارة العالمية، فإن المدفوعات بعملتها على سبيل المثال لا تشكل إلا نسبة 0,24% من المدفوعات العالمية، وفي تفصيل كهذا التفصيل، مضافاً إليه الدور المركزي للمنظومة المصرفية الغربية، تظهر إمكانات التحكم بحصة

الناتج العالمي أصبح ينتج بأغلبه في الجنوب، والعلاقات التجارية الدولية يجري تحول جدي في وزنها، لتلعب تلك الدول الصاعدة من بين الدول النامية دوراً استثنائياً فيها، كما أن عامل النمو الأساسي المتمثل بحجم الاستثمار الثابت من الناتج، تدل على رسو النمو الاقتصادي في تلك الدول، ورغم أن التشابك الاقتصادي العالمي ودور أموال الغرب خلال عقود مضت يلعب دوراً في هذا التحول، إلا أنه لا يلغي الوقائع التي تقول: إن التوسع والتقدم الاقتصادي يجد أسساً راسخة في دول الجنوب، ويهز بعقود أساسيات علاقات الهيمنة الغربية، ليبقى قطاع المال كعصب وصل يربط الناتج العالمي ويقيده بالمركز المالي الغربي، واحداً من أهم أدوات الهيمنة، وواحداً من أهم التحديات التي تواجه الدول التي تريد أن توجد لنفسها أطراً اقتصادية حيوية مستقلة.

في المقال التالي نستعرض بعضاً من اتجاهات تغير المساهمة بالناتج العالمي، والتجارة العالمية، ونسب الاستثمار الثابت إلى الناتج بين دول العالم، مع قراءة أولية في دلالاتها.

«الجديد» يولد في الجنوب

إذا ما أخذنا دول المركز الغربي الأساسية في الولايات المتحدة وكندا - الاتحاد الأوروبي - واليابان وقرأنا تغيرات مساهمتها في توليد القيم المضافة الجديدة، أي: الناتج الإجمالي العالمي سنوياً، فإننا نلاحظ انقلاباً تاماً حصل خلال قرابة نصف قرن..

ففي عام 1960 ساهمت هذه المراكز الغربية السابقة بنسبة تزيد على 66% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي: إن أكثر من ثلثي القيم المضافة الجديدة التي أنتجت في ذلك العام تعود إلى النشاط الاقتصادي لتلك الدول، بينما أقل من 34% من هذا الناتج كان مصدرها بقية دول العالم، والتي يشكل «الجنوب» أو دول العالم النامي معظمها. أما في عام 2016 وبعد حوالي 56 سنة، انقلبت هذه النسبة، حيث ساهمت الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان، بنسبة تقارب 32% من الناتج الإجمالي العالمي، بينما الثلثان أنتج في باقي دول العالم. أي: إن نصف قرن تلت عقد الستينيات ومع نهاية عقد النمو الذهبي في الخمسينيات بعد الحرب، كانت كفيلاً بانخفاض مساهمة المركز الغربي في الناتج الإجمالي العالمي إلى أقل من الثلث.

تجارة البضائع

الجنوب الصاعد يوازي الشمال المتقدم

التجارة العالمية التي ازدهرت وتوسعت عقب الحرب العالمية الثانية، ووصلت إلى ذروتها في التسعينيات، شهدت تغيرات جذرية خلال هذه الفترة من حيث أوزان الشمال والجنوب في هذه التجارة، ومن حيث علاقات تجارة: شمال-جنوب، وجنوب-جنوب مع بعضها البعض، وتميز الدراسات الدول الصاعدة من دول الجنوب العالمي والمكونة من حوالي 55 دولة بتعداد سكاني يقارب 4,69 مليار نسمة، ونسبة 65% من التعداد السكاني العالمي. بينما دول الشمال العالمي تصنف في 23 دولة تضم حوالي 930 مليون نسمة، ونسبة 12% من سكان العالم، والباقي في دول الجنوب الأخرى حوالي 157 دولة.

فالحركة الأهم للتجارة الدولية هي في دول الجنوب الصاعدة، حيث بين 1960-2013

السيطرة على العلوم



وجدتها

■ د. عروب المصري



أعلى مستوى للكربون

مع وصول كمية الكربون في الغلاف الجوي رسمياً في المخططات التي ترصد كوكب الأرض في الثامن عشر من نيسان الماضي إلى 410 أجزاء بالمليون للمرة الأولى في تاريخ البشرية، فقد تخطينا الحدود كلها.

إنه غلاف جوي جديد على البشرية أن تتعامل معه، غلاف يحتبس المزيد من الحرارة ويسبب تغيراً مناخياً بمعدلات متسارعة أكثر.

لم يصل الكربون على الأرض إلى هذا المستوى منذ ملايين السنين. وقد تم اجتياز هذه العتبة في مرصد ماونا لوا في هاواي، ومنذ أن وصل كوكب الأرض إلى مستوى الخطر الجديد أي: 400 جزء بالمليون في العام الماضي، حذر العلماء من أن المستوى المتسارع الذي يرتفع في ثاني أكسيد الكربون، يعني أن البشرية تمشي قدماً متجاوزة الخط الأحمر الرمزي، نحو الفوضى المناخية.

وقد تم قياس هذا المستوى غير المسبوق في وقت يسبق القمة السنوية المحتملة في الخط البياني، مما يعني أن احتمالات الصعود أكثر من ذلك ما زالت قائمة.

إن المسبب الأول لارتفاع نسب غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي هو: حرق الوقود الأحفوري. إن معدل التزايد سينخفض في حال انخفاض الانبعاثات، لكن ثاني أكسيد الكربون سيستمر في الارتفاع - وإن ببطء - وحتى تصل نسبة الانبعاثات إلى النصف حينها تبدأ مستويات الكربون بالاستقرار.

وحتى وإن استقرت معدلات ثاني أكسيد الكربون فإن تأثيراته على التغير المناخي ستمتد إلى عقود مستقبلية. إن التحذير الواقع من أن درجة حرارة الأرض قد ارتفعت بمقدار درجة مئوية قد أصبح عمره 627 شهراً متواصلاً وهي مستويات حرارية فوق المعدل. وارتفع مستوى البحر، وأصبحت درجات الحرارة المتطرفة أكثر شيوعاً.

نحن الآن على طريق رؤية تغير مناخي لم يسبق له مثيل منذ خمسين مليون عام، في منتصف هذا القرن. إن هذه العتبات ليست مجرد أرقام فحسب، إنها تعطينا الفرصة لإعادة التفكير ملياً في مستقبل الأرض، إن مقارنة هذه الأرقام مع السجلات الجيولوجية، تدفعنا للقيام بفعل تغيير حقيقي، للحفاظ على الحياة البشرية والوقوف في وجه مدمريها.

■ مروه صعب

ننطلق من أن مستويات الحياة جميعها، علمية، نفسية، سياسية، اجتماعية، أم يومية، جميعها كرسيت بفعل النظام السياسي القائم في لحظة تاريخية معينة.

ولكون الإنسان على علاقة مباشرة، دائمة وديناميكية مع محيطه، فمستويات الحياة جميعها تتطور حسب تطور هذا المحيط في المنطقة والعالم. فإن التطور العلمي في أي بلد كرس بموقعه في الخارطة السياسية العالمية، وفي اللحظة التاريخية التي حكمت تطور العلوم. وهنا نجد الفرق بين تطور العلوم في حقبة صعود الاتحاد السوفيتي، حيث انتشر التعليم والعلوم على أوسع نطاق، وبين الحقبة التي تلت، وهي تثبيت الإمبريالية كقطب واحد في العالم، والتي حدث من تطور وانتشار العلوم إلا من منطلق النفوذ الرأسمالي. فعبّر السنين الماضية احتكرت القوى الرأسمالية العلوم بطرق عدة.

في التعريف

بعكس قولنا الشهير: «الحاجة أم الاختراع»، تُعرّف العلوم حسب المنطق السائد، أسوة بمبادئ الحياة كافة، على كونها عنصر منفصل عن المجتمع وتطوره. حتى عندما تنسب نسبة تطور بلد ما إلى العلوم فيه، تقاس عبر عزل طبيعة وبنية هذه البلدان عن بلداننا. فدولاً مثل: الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية متطورة ببنيتها الرأسمالية، ينظر للآليات فيها نتيجة خطأ في التنفيذ وليس تناقض في

بنية النظام. وكونها سيطرت في الحقبة الأخيرة، هذا كله ساهم في بناء تعاريف ومفاهيم الحياة السائدة. ولخدمة من؟ فالعلوم حسب هذه النظرة اللاتاريخية، هي العنصر "فوق الطبيعي"، الذي يحتاج إلى أشخاص "فوق العادة" لفهمه والقيام به. وهذا واضح في بعض التقارير، علمية أو إعلامية، ومعظم الانتاجات الهوليوودية. ولكن في الواقع من يمتلكها هو من يسيطر على العالم، فلقد كرس هذه القوى نفسها الوصي الشرعي على العلوم، كمصدره ومصدره، وليس بخدمة الغالبية العظمى من الشعب.

المراكز البحثية، الدراسية، والاكتشافات

كرست المراكز البحثية والدراسية والاكتشافات مبدأ المنافسة، والمحاصرة في التعاظم مع العلوم. فعدا عن احتكار العلوم من قبل هذا المركز الإمبريالي طوال السنوات السابقة، من حيث القدرة على الحصول عليها، إما معلوماتياً، مخبرياً، أو لوجستياً، فهو كمتكر وظف العلوم لخدمة الشركات الربحية ورأس المال، وأكثرها تعبيراً هي: شركات الأدوية. فمثلاً: فيروس نقص المناعة (AIDS/HIV)، حيث تعمل الشركات على احتكار الأدوية التي توصف للمرض، أو حتى يتم التلاعب بتركيبات الأدوية وسعرها، ويتغاضى عن تركيبات

أخرى قد تساهم في التخفيف أو الحد من المرض.

المجلات والإصدارات العلمية

مع وجود هذه الإصدارات على شبكة الإنترنت، إلا أنها محتكرة بطريقتين. الأولى: بأن الوصول لها فقط عبر دفع مبلغ من المال عن كل إصدار، من دون أن ننسى أنه حتى استخدام الإنترنت ليس مجانياً ولا ممكناً للجميع. وثانياً: يتم تقييم النشر حسب عدد الإصدارات في المجلات العلمية الأكثر إصداراً في العالم، والتي هي بدورها محتكرة حسب العامل الأول. ومعظم هذه المجلات هي في المراكز الإمبريالية، حيث يتم إما الموافقة أو رفض العمل المقدم للإصدار بحسب المضمون «الأيديولوجي»، بما يتناقض مع فكرة موضوعية العلم كشعار ترفعه «الأطراف العلمية» السائدة.

بحسب ما تقدم، فكّ احتكار وتبعية العلوم هو المخرج لتحريره، شيوعه، والوصول إليه. خاصة أن المنطق والتعريف السائد للعلوم بات يصطدم بعدة عراقيل تحول دون تقدمه بنقالات نوعية. وهذا المخرج بدأ يظهر في مناطق عدة أو دول في العالم، الصين وروسيا وكوبا مثلاً. التي استنتجت أنه فقط بفك احتكار العلوم يمكن الوصول إلى توظيفه كمحرك لتطور البشرية. وهذا ما نجده اليوم في الأبحاث العلمية في هذه الدول.

العوامل المؤثرة في إنتاج وتسويق الزيتون



تحت عنوان واقع وتطور إنتاج الزيتون في محافظة اللاذقية، دراسة تطبيقية خلال الفترة 2002-2013 قدم الباحث ثامر معروف بحثه إلى مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.

وتحدث ضمن هذا البحث عن العوامل المؤثرة في إنتاج وتسويق الزيتون. هناك عوامل كثيرة تؤثر في إنتاج الزيتون، ومن ثم في كميات الزيت، مثل: المناخ والصنف المزروع، ودرجة نضج الثمار، والخدمات الزراعية عموماً، وهذه العوامل تؤثر في مجمل المزروعات، لكن هناك ظاهرة تتعلق بأشجار الزيتون بشكل خاص، وهي ظاهرة المعاومة «الإنتاج المتبدل» التي تزيد في ظاهرة تفاوت الإنتاج. إن هذه الظاهرة تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة في الموسم الجيد. وتظهر مشكلة تأمين عمال القطاف خلال فترة الموسم القصيرة، إذ لا يمكن تأجيل عملية الجني كثيراً. هذا التفاوت غير المنتظم يؤدي إلى الإضرار بكل من المزارع والمستهلك، فعندما ترتفع الأسعار ارتفاعاً كبيراً فإن ذلك يضر بالمستهلك، فلا يتمكن من تأمين حاجته من هذه السلعة، ويضر ذلك بالمنتج غير القادر على تصريف ما لديه من هذه السلعة، أما عندما تنخفض الأسعار انخفاضاً كبيراً، فإن ذلك يضر بالمزارعين، حتى تكاد لا تغطي تكاليف الإنتاج الكبيرة ويؤدي التجار الوسطاء دوراً سلبياً في هذا المجال فيسهم هذا الدور في زيادة حدة تقلبات الأسعار وتجعل التاجر المستفيد الوحيد من هذه الحاجة، غداً أن التجار يشترون كميات الزيت من سوق الزيت بأسعار منخفضة ويقومون بتخزين هذه الكميات لديهم ثم يبيعونها عند ارتفاع الأسعار إلى المستهلكين بأسعار

عالية، وتكون النتيجة أن المزارع والمستهلك هما الخاسران دوماً، فلا المزارع يستفيد من ارتفاع الأسعار، ولا المستهلك يستفيد من انخفاض الأسعار، إذ أن الفرق دائماً يذهب إلى جيوب التجار والوسطاء، هذا إضافة إلى لجوء بعض التجار إلى عمليات الغش وخط الزيتون بزيت نباتية أخرى، للحصول على أكبر الأرباح.

مشكلات الإنتاج

إن زراعة الزيتون تعد من الزراعات المهمة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تواجه مجموعة من المشكلات، لا بد من مواجهتها ووضع الحلول الكفيلة بالحد منها مما ينعكس إيجاباً على الإنتاج وتتمثل هذه المشكلات بالآتي:

- اتباع الأساليب الزراعية القديمة في الزراعة، التي تؤدي إلى التأخر في دخول الأشجار في مرحلة الإنتاج.
- ارتفاع تكاليف مكافحة الحشرات، التي تصيب الزيتون نتيجة ارتفاع أسعار المبيدات الكيميائية.
- انتشار ظاهرة المعاومة، وانتشار ظاهرة عدم الحمل في بعض الأنواع.
- الاتجاه نحو استبدال هذه الزراعة بزراعات أخرى، ذات مردود اقتصادي وإنتاجية أعلى من الزيت.
- عدم توافر الأساليب الحديثة في تصنيع الزيت، ومنافسة الزيوت النباتية الأخرى، التي تتميز بانخفاض تكاليف إنتاجها نظراً لاستخدام التقنيات الحديثة في عمليات زراعتها، وجنيها واستخراجها.

توصيات البحث

ومن أهم التوصيات التي توصل إليها البحث:

أصحاب المعاصر القديمة على تحديث معاصرهم، من خلال الحوافز المناسبة. - تشجيع الاستثمار في مجال العبوات الخاصة بالزيتون، والزيت، وتوفير المعلومات حول متطلبات السوق من الأحجام والأشكال، وتشجيع الاستثمار، في مجال البنى التحتية اللازمة كمحطات الفرز والتدريج والتعبئة، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في مجال الصناعات التكميلية خاصة في مجال الاستفادة من مخلفات الزيتون.

- تصميم وتنفيذ الحملات الإرشادية، لزيادة الوعي بتقنيات ما بعد الحصاد، وأثرها على جودة الإنتاج.
- إصدار التشريعات المناسبة ذات العلاقة بالإنتاج والتصنيع للزيتون، بما يتناسب مع وضع المزارع والمستهلك.

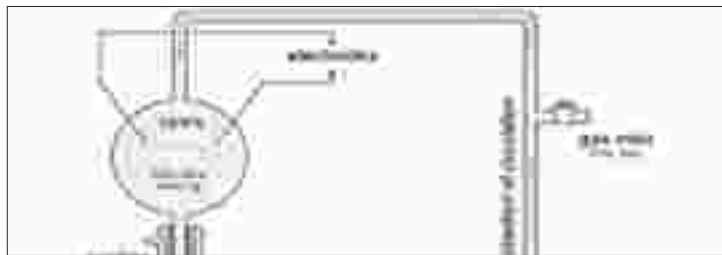
- إجراء البحوث التطبيقية لتقدير الاحتياجات الفعلية للزيتون، وتوفير الأشغال المناسبة والملائمة للبيئات المختلفة.

- القيام بمسوحات لبساتين الزيتون، للوقوف على الحالة الصحية للأشجار، وتوفير أدوية مكافحة الحشرات والسماح العضوي بأسعار مناسبة.
- تصميم وتنفيذ حملات إرشادية في مجالات التربية والتقليم والتطعيم والتسميد والري، وهذا يتطلب توفير الكوادر الإرشادية المدربة والمؤهلة.
- تشجيع إدخال الأساليب الحديثة في القطاف، خصوصاً القطف الآلي، وتحفيز المنتجين على تبني هذه الوسائل وتقديم التسهيلات كافة في هذا المجال.
- توفير القروض الميسرة وتشجيع

أخبار العلم



أول غواصة نووية مدنية في العالم



محاكاة ظروف نشوء الحياة منذ مليارات السنين



77 مليون أمريكي شربوا مياهاً ملوثة العام 2015

قام المهندسون الروس بتصميم أول غواصة نووية مدنية ستستخدم لاستطلاع قعر البحر. ونقلت صحيفة «إزفيستيا»، عن كبير المصممين في مكتب تصميم الآليات البحرية «روبين»، يفغيني توبوروف، قوله: إن تصميم الغواصة جرى بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الواعدة الروسية، وأضاف أن الغواصة مزودة بمستشعرات كبيرة على شكل أجنحة، ليس بوسعها مسح قعر البحر وما تحته فحسب، بل وتشكيل نموذج ثلاثي الأبعاد له.

وقال رئيس فريق البحوث الفيزيائية التقنية في مؤسسة الدراسات الواعدة، فيكتور ليتفينينكو، إن هدف بناء الغواصة هو البحث عن الثروات الطبيعية، وتحديد مناطق الزلازل المتوقعة، فضلاً عن تحديد مواقع تصلح لبناء مصانع تحت الماء.

قام علماء من التشيك بتخليق كل القواعد للنيوكليوتيدات في الحمض النووي الريبي، في مختبر يحاكي ظروف الأرض قبل بضع مليارات عام. ودلت نتائج الدراسة على أن الحياة على الأرض نشأت من مواد غير عضوية، حيث اعترز الباحثون إتقان تجربة «ميلر-أوري» عام 1953، والتي تمخضت عن الحصول على 22 حمضاً أمينياً، حيث ملئت زجاجات بمزيج من غاز الميثان والأمونيا والهيدروجين وأكسيد الكربون، واستخدم أنذاك أيضاً بخار الماء الذي مر بشحنات كهربائية تحاكي البرق.

أما السيناريو الجديد الذي استعان به العلماء، فقد استخدمت فيه أجهزة ليزر تحاكي البلازما الناشئة عند الاصطدام بكويكبات. واكتشف العلماء بعد إجراء التجربة أن المحلول صار يتضمن مواد مثل: سيانيد الهيدروجين، والفورماميد الناتج عن حمض الفورميك المحتوي على مجموعة أميد. يذكر أن مادة الفورماميد قادرة على تشكيل جوانين، بصفته قاعدة نيتروجينية تشكل أساس أحد النيوكليوتيدات، في قوام الحمض النووي. وعلاوة عن ذلك اكتشف في المحلول الجوانين، واليوراسيل، والسيتوزين والأدينين، واليوريا الأمينية، وحمض الجلايسين. وهناك فرضية تفيد بأن تلك التراكيب كانت موجودة قبل نشوء أول كائنات حية بكتري، إلا أنها امتلكت قدرة على الاستنشاح والتكاثر والتغير، لتشكل فيما بعد أساساً لظهور الخلايا.

وجدت دراسة جديدة أن ما يصل إلى 77 مليون أمريكي شربوا من أنظمة مياه ملوثة عام 2015، وتعرض 18 مليون شخص لمستويات عالية من الرصاص والنحاس.

وفقاً للبحث الذي جاء بعنوان «التحديات على حافة صنبور المياه»، فإن الانتهاكات واسعة النطاق، تسلط الضوء على الحاجة للاستثمار في البنية التحتية للمياه، حيث تم الإبلاغ عن انتهاكات حصلت في 50 ولاية عام 2015، بما في ذلك مقاطعة كولومبيا وبورتوريكو، وغيرها من الأراضي التي تسري فيها قوانين المياه الصالحة للشرب (SDWA).

اقترح الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، تخفيض تمويل وكالة حماية البيئة، بنسبة 31%، بما في ذلك تخفيضات لتمويل البرامج العلمية.

خطوات الإيكولوجيا الاشتراكية:



كان من دواعي سرورنا أن نعلم أن دانيال تانورو¹ كتب مقالة عن مخططات تسعير الكربون، حيث يعتبر كتابه «الراسمالية الخضراء: لماذا لا يمكن أن تنجح»، مساهمة هامة في الفكر الإيكولوجي² الاشتراكي، ولديه سجل مثير للإعجاب من المشاركات الشخصية، في العديد من الحملات البيئية الراديكالية في أوروبا. وكنا نتطلع إلى تفسير واضح، ونقد قوي، للنهج القائم على السوق إزاء تغير المناخ.

■ بقلم: إيان أنجوس - جون فوستر تصريب وإعداد: جيهان الذباب

لسوء الحظ، فإن «صحة اليمين الخضراء» لا ترقى إلى المعايير العالية عموماً، التي وضعها تانورو لكتابه. وعوضاً عن تناول خطط تسعير الكربون التي ظهرت في السياسة الرأسمالية، يركز تانورو نقده على المقترحات التي وضعها عالم المناخ الرائد، جيمس هانسن³، وعلى الدعم الكبير الذي قدمناه لاقتراحه في «المراجعة الشهرية» و«المناخ والرأسمالية».

يوازي تانورو موقفنا - بينما موقف هانسن مختلف نوعاً ما - وذلك بناءً على اقتراح قُدِّم من قبل بعض السياسيين الأمريكيين اليمينيين، بحجة أننا ندعم «البديل الشعبوي... من المذهب النيوليبرالي».

بطبيعة الحال، نحن مختلفون. نحن لا نقول أن وجهات نظرنا فوق الانتقادات. النقاش المفتوح هو جزء أساسي من بناء حركة إيكولوجية اشتراكية عالمية، ونحن نرحب بالردود المدروسة على أي شيء كتبناه. ومع ذلك، طالما أن مقال تانورو يفسر، على نحو خطير، كلاً من خطة هانسن ونهجنا في ذلك، فنحن بحاجة إلى تصحيح سوء الفهم، قبل أن تبدأ المناقشة الأساسية.

اقتراحات هانسن

إن ما أطلعنا عليه «استراتيجية الخروج من مشكلة تغير المناخ» التي يقترحها هانسن، تتضمن خطة للرسوم والأرباح، تدفع بموجبها شركات الوقود الأحفوري رسوماً متزايدة على الكربون في رأس البئر، أو مدخل المنجم أو نقطة الدخول. وستوزع جميع الإيرادات المتأتية من هذه المدفوعات كأرباح للسكان على أساس نصيب الفرد. وخلافاً لخطط تجارة الكربون، والضرائب على شراء المستهلك، ستكون رسوم هانسن المقترحة سهلة الجمع، مع صعوبة التهرب منها. ويقدر هانسن أن 60% من المواطنين الأمريكيين، سيحصلون على المزيد من الأرباح أكثر مما سيتعين عليهم دفعه خلال زيادات الأسعار.

وخلافاً للاقتصاديين الرئيسيين، الذين يعدون بنتائج سحرية من تسعير الكربون وحده، يدرك هانسن أن «رسوم الكربون بحد ذاتها لا يمكن أن تحل مشكلة الطاقة، ولا أن تسمح بالتخلص السريع من الفحم»، لذلك يذهب برنامجه إلى أبعد من ذلك.

يتضمن اقتراحه حظراً صريحاً على نط رمال القطران، والنط الصخري والغاز وهيدرات الميثان، فضلاً عن إغلاق المحطات التي تعمل بالفحم جميعها، والتي لا يمكنها التقاط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تصل إلى

كل شخص مرتبط بهذه العملية اليوم.

كما يدعو هانسن إلى إلغاء جميع أنواع الدعم المقدمة لشركات الوقود الأحفوري جميعها، بهدف الانتقال العالمي إلى ممارسات الزراعة وزراعة الحراج المستدامة، كما يدعو لخفض انبعاثات الميثان والأوزون السريع وخفض الانبعاثات الكربونية السوداء، ويدعو لتقديم مساعدات كبيرة للدول النامية لتنمية الطاقة النظيفة، وتنفيذ واستثمار التكنولوجيا النووية من الجيل الرابع التي يأمل أن تكون آمنة. وتمثل هذه التدابير مجتمعة استراتيجية شاملة للخروج من أزمة تغير المناخ.

حصان طروادة المحافظ

نشر مجلس قيادة المناخ الذي شكل حديثاً «الحالة المحافظة لتوزيع أرباح المناخ» في شباط 2017. وقع عليها ستة من قادة الحزب الجمهوري السابقين بالإضافة إلى الرئيس السابق لشركة «وول مارت»، خوفاً من أن تؤدي السياسات البيئية الجائرة إلى تراجع الجمهوريين في استطلاعات الرأي، الأمر الذي سيدفع «الناخبين الأصغر سناً، الذين يملكون مفتاح ثروة سياسية مستقبلية لأي من الطرفين، لدعم مؤيدي «النمو الذي يعرقل أنظمة القيادة والسيطرة».

ولتجنب ذلك، فهم يقترحون خطة «تعرض القوة الكاملة للقطاعات المحافظة الدائمة». إن مقترحهم الرئيس - وهو زيادة تدريجية في الضرائب على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الموزعة على جميع المواطنين الأمريكيين - يشبه خطة هانسن للرسوم والأرباح، وفي تناقض حاد مع نهجه، يصرون على أن يكون مرتبطاً «بتراجع تنظيمي كبير». أي: «لا حظر على الوقود غير التقليدي، ولا استثمار لتشغيل محطات تعمل بالفحم، ولا استثمار في الحفاظ على الطاقة أو الطاقة النظيفة.

سيتم التخلص تدريجياً من جزء كبير من سلطة إيبا التنظيمية «وكالة حماية البيئة الأمريكية» على مسألة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بما في ذلك الإلغاء الصريح لخطة الطاقة النظيفة». ولن يسمح للمواطنين بمقاضاة مرسلي الانبعاثات بسبب الأضرار. ما هو أكثر من ذلك، زيادات الرسوم سوف تنتهي تلقائياً بعد خمس سنوات ما لم تقرر «لوحة الشريط الأزرق» خلاف ذلك. وهي لا تحدد تكوين الفريق، ولكننا لن نفاجأ عندما تلعب مصالح الوقود الأحفوري دوراً كبيراً. وباختصار، فإن وجود «مجلس قيادة المناخ» لا يهدف إلى منع تغير المناخ. إنه حصان طروادة الذي يضم كل تفاهات التدابير العملية التي قد تسهم في تحقيق هذا الهدف.

ومن الناحية العملية، قرر القادة الجمهوريون الفعليون بالطبع، إلغاء الحماية التنظيمية

«استراتيجية

الخروج من مشكلة

تغير المناخ» التي

يقترحها جيمس

هانسن تتضمن

خطة للرسوم

والأرباح تدفع

بموجبها شركات

الوقود الأحفوري

رسوماً متزايدة على

الكربون

دون أن يكلفوا أنفسهم عناء تحديد سعر الكربون، أو حتى وعد الناخبين بأرباح، لذا: فإن مخاوف تانورو من أن خطة لجنة مكافحة الإرهاب «يمكن أن تشكل إجماعاً في الرأي العام بشكل حقيقي» تبدو في غير محلها.

الإيكولوجيون الاشتراكيون وبرنامج هانسن

هذه «الفضيحة المحافظة» ليست هي نفسها خطة هانسن، وهي لا تشبه البرنامج الإيكولوجي الاشتراكي الثوري، الذي دافعنا عنه لسنوات.

ومع ذلك، يربط تانورو بشكل مغرض وجهات نظر هانسن مع المحافظين - واصفاً خطة مجلس قيادة المناخ بأنها «فكرة اقترحها أولاً عالم المناخ البارز جيمس هانسن» مؤكداً أن: «هانسن صاغ الخطة في الأصل». ويشير إلى «مقترحات هانسن و مجلس قيادة المناخ» على أنها متطابقة. ثم يدهشنا كثيراً أن جون بيلامي فوستر «يؤيد بقوة ضريبة الأرباح» كما يفعل «أتباعه، ومن ضمنهم إيان أنجوس». ويكرس النصف الثاني من مقاله لانتقادنا بسبب ذلك.

ورغم أن لدينا قد كتب مقالات متعددة حول نهج هانسن لتغير المناخ، فإن انتقادات تانورو تقوم على مثال واحد فقط، وهو: مقالة «جيمس هانسن واستراتيجية الخروج من أزمة تغير المناخ» التي نشرها فوستر منذ خمس سنوات. تلك كانت المقالة الأولى في منشور اشتراكي تناقش طبيعة وأهمية مقترحات هانسن، وتحوي قسمين رئيسيين هما: «استراتيجية الخروج لدى هانسن»، وهي عبارة عن بيان موضوعي للبرنامج، و«البصمة الإيكولوجية الرأسمالية: ما وراء

استراتيجية الخروج لدى هانسن»، وهي النقد الإيكولوجي الذي يجادل «بتحول اشتراكي أكبر بكثير» مما يتصوره هانسن. «نعتقد أن نقد هانسن الذي قدمه فوستر في هذا القسم الثاني، هو في الواقع أكثر وضوحاً وأكثر اكتمالاً من نقد تانورو».

وفي مقال مختصر، يقول فوستر: إن نهج هانسن، على الرغم من حدوده، يمثل خطوة هامة إلى الأمام للحركة لوقف الإبادة الجماعية الرأسمالية.

في جميع أنحاء المقال، يستخدم فوستر مصطلح «استراتيجية الخروج» للإشارة إلى برنامج هانسن بأكمله، بما في ذلك تركيزه على إغلاق خطوط الأنابيب والمحطات التي تعمل بالفحم، وعمليات الوقود غير التقليدية. وتشكل الرسوم والأرباح جزءاً واحداً فقط من البرنامج، وكما يقول فوستر بوضوح، فإنها لا تستطيع أن تقف لوحدها: «جميع الاستراتيجيات القائمة على السوق حصراً تميل إلى العودة إلى السوء، لأنها تعتمد أساساً على الحوافز الاقتصادية». كتب فوستر «إن خطة ضرائب هانسن لتوزيع الأرباح، ليست سوى إسفين واحد فيما يجب أن يكون استراتيجية أكثر شمولية لتغير المناخ».

ورغم ذلك، يعالج تانورو مراراً وتكراراً تعليقات فوستر الإيجابية حول الاستراتيجية برمتها، كاندفاع يتمحور حول عنصر الرسوم والأرباح. ويقول، على سبيل المثال: إننا «نقول أن ضريبة الأرباح هي النهج الوحيد الممكن في السياق الحالي». وفي هذا السياق، فإن كلمات فوستر تعني بوضوح: أن وجهة نظر هانسن، وليس وجهة نظرنا: «أدت به إلى تعزيز الرسوم وتوزيعات الأرباح باعتباره النهج الوحيد الممكن لخفض

ليس لدى السوق حلول للبيئة



يمثل أفضل حل. «إذا لم نجد أنفسنا نعمل معهم، لن نصل إلى حد بعيد بما فيه الكفاية!» هل يجب على الإيكولوجيين الاشتراكيين ببساطة إبعادهم؟ أم يجب أن ندفعهم إلى اليسار، قائلين: «إذا قُدم مثل هذا البرنامج، يجب أن يستهدف مباشرة شركات الوقود الأحفوري، مع ضمان حماية مستويات معيشة العاملين والفقراء»، كما يهدف اقتراح هانسن؟

نحن بحاجة إلى برنامج عمل لمكافحة تغير المناخ يمكن أن يحظى بدعم من مجموعة واسعة من الناشطين الحاليين والمحتملين. برنامج هانسن قد لا يكون مثاليًا، ولكننا لا نعرف أحداً قدم اقتراحاً بيئياً أفضل وله نفس النفوذ.

لا تتعارض خطة الرسوم والأرباح مع بناء حركة جماهيرية، ما لم نقدمها كحل وحيد. وكجزء من استراتيجية خروج واسعة النطاق على غرار ما يقترح هانسن، فإنها توفر أساساً مبدئياً لتطوير حركة واسعة النطاق، لمكافحة تغير المناخ، وتقدم تحدياً للنظام الرأسمالي. ونحن نتفق مع دانيال تانورو أن السوق ليس هو الحل: الإيكولوجيا الاشتراكية هي الحل. ورغم أية خلافات قد تكون لدينا، فإننا نتطلع إلى العمل معه بشأن هذا المشروع الهام للغاية.

■ هوامش:

- 1- باحث بيئي، له العديد من الإسهامات في مجال الإيكولوجيا الاشتراكية.
- 2- الإيكولوجيا: Ecology العلاقات بين الكائنات الحية والبيئة المحيطة بها.
- 3- فيزيائي، وأستاذ جامعي من الولايات المتحدة الأمريكية، عضو في الأكاديمية الوطنية للعلوم.

في عام 1979، تم الاعتراف به باعتباره عالم المناخ الرائد في العالم وممثل رئيسي في حركة المناخ الجديدة: وقد اعتقل في محاولة لمنع المنشآت التي تعمل بالفحم وفي احتجاج على خط أنابيب «كيستون إكس إل» الذي يهدف إلى جلب نفط رمال القطران ألبرتا إلى خليج المكسيك. ويظهر نشاطه، ورغبته في القبض عليه فيما يتعلق بهذه القضايا، وهو شيء يعتبره أمراً أساسياً.

ومن المؤكد: أن استراتيجية الخروج من أزمة تغير المناخ التي بدأها الإيكولوجيون الاشتراكيون كانت بلا شك أقوى وأكثر راديكالية من استراتيجية هانسن، ولكن لم يكن لها نفس الأهمية أو المصداقية العلمية. عندما تستخلص شخصية بارزة استنتاجات جذرية من فشل الحكومات والشركات في العمل، فإن اليسار يحتاج إلى لفت النظر للمشكلة.

كتب فوستر مقالته عام 2013 لهذا السبب بالضبط: لتنبية الإيكولوجيين الاشتراكيين وغيرهم في اليسار، إلى تحول هام في السياسة الخضراء، وهو تغيير البحر الذي يوفر إمكانيات جديدة للعمل الموحد ضد الإبادات الجماعية الرأسمالية. نكتب هذه المقالات لأننا نتفق مع لينين: «كل خطوة عملية تساوي دزينة من البرامج».

نحن لا نناقش ما إذا كانت الرسوم والأرباح تقدم حلاً كاملاً، بل نناقش أن البرنامج الذي يتضمنه، جنباً إلى جنب مع حملات إغلاق محطات الفحم والتكسير وتعيين رمال القطران، يمكن أن يسهم في حركة تغير المناخ الشامل.

وبينما نبني تلك الحركة، سنجد أنفسنا نعمل جنباً إلى جنب مع الناس الذين يعتقدون أن «وضع سعر على الكربون»

«لا يمكن أن تكون السوق هي الحل... وعلينا أن نواجه ديناميك التراكم الذي لا تستطيع الرسوم والأرباح أن تواجهه»

الكوكب ضمن القنوات الضيقة التي تستطيع الطبقة الحاكمة ونخبة سلطتها السياسية أن تتقبلها. وبدلاً من ذلك، فإن استراتيجية الخروج من أزمة تغير المناخ الفعالة يجب أن تعتمد على التحول الاشتراكي الأكبر الذي لا يمكن إطلاقه إلا عن طريق التعبئة الديمقراطية.

لا يحتاج الإيكولوجيون الاشتراكيون إلى مناقشة أن الحلول التي تقدمها السوق قادرة على القيام بهذه المهمة (وفي طبيعة الحال لا يمكنها ذلك) أو إذا كنا بحاجة إلى بناء حركة جماهيرية يمكن أن توقف الإبادات الجماعية الرأسمالية «وبالطبع نحن نحتاج ذلك».

المسألة الحقيقية هي: كيف نصل من هنا إلى هناك؟ كيف يمكن للإخصائين الإيكولوجيين الاشتراكيين، وهو تيار سياسي صغير نسبياً، أن يسهموا في بناء الحركة الواسعة والموحدة التي نوافق على أنها ضرورية؟

لا تتناول مقالة تانورو السياق العملي الذي تطورت فيه استراتيجية خروج هانسن لتغير المناخ. وقد سيطرت المنظمات المحافظة والليبرالية التي تعمل بشكل وثيق مع شركات الوقود الأحفوري منذ فترة طويلة على الحركة الخضراء الأمريكية. كما تظهر نعومي كلاين في مقالها بعنوان «هذا يغير كل شيء»، فإن أكبر المجموعات الخضراء قد «يتشابك مصيرها مع الشركات في قلب أزمة المناخ... ولا يمكن أن نحقق تقدماً يذكر في مواجهة تغير المناخ طالما أن هذه القوى لها سيطرة تنظيمية وسياسية».

لعب جيمس هانسن دوراً حاسماً في تحفيز وبناء حركة مناخية جذرية جديدة. فهو ليس مجرد عالم مناخ أو مجرد أي ناشط. منذ أن أدلى بشهادته الأولى أمام لجنة الكونغرس

انبعاثات الكربون بسرعة». يعترض تانورو على وصف فوستر لبرنامج هانسن بـ«الخطوة الأولى»، لأن «الحل يمكن أن يأتي فقط... من تقارب الكفاح الملموس من المستغلين والمضطهدين»، مما يعني أن فوستر يتجاهل مثل هذه الصراعات. وقد فشل في ملاحظة أن فوستر يحذر مباشرة بعد ذكر هذه الخطوة الأولى قائلاً: ويتطلب الحل الحقيقي تغييراً جذرياً في الأولويات الاجتماعية، وهو نوع من التحول الثوري الذي يمكن أن يحدث بسرعة لا يمكن تصورها، إذا كان السكان قد وصلوا مرة واحدة إلى نقطة التحول الاشتراكي والبيئي.

أهمية استراتيجية «الخروج»

بالعودة إلى الأساسيات، تطرح مقالة تانورو نقطتين مهمتين. أولاً: «لا يمكن أن يكون السوق هو الحل... وعلينا أن نواجه ديناميك التراكم، الذي لا تستطيع الرسوم والأرباح أن تواجهه»، وثانياً: نحن بحاجة إلى «استراتيجية اشتراكية تتحالف مع المستغلين والمضطهدين لتطوير بديل إيكولوجي اشتراكي».

ونحن نوافق تماماً. هذا هو بالضبط ما يقوله فوستر في المقال المعني ويتنقده تانورو.

إن استراتيجية الخروج لهانسن، رغم جميع نقاط قوتها، ليست كافية في حد ذاتها. تتجلى نقاط ضعفها في أنها لا تذهب بعيداً بما فيه الكفاية في معالجة تناقضات النظام الاجتماعية التي يولدها هيكل السلطة من رأس المال الاحتكاري للتمويل اليوم. والمطلوب في ظل الظروف الراهنة هو: تسارع التاريخ الذي ينطوي على إعادة تشكيل المجتمع. ولا يمكن قصر أنواع التغييرات التي يتعين مراعاتها في سياق حالة طوارئ على مستوى

إضراب الكرامة على طريق النصر



يقترّب إضراب الأسرى الفلسطينيين في سجون العدو من دخول أسبوعه الخامس، بمستوى مرتفع من الإصرار والتنسيق، الذي يحاول الاحتلال ضربه، بعمليات النقل المستمرة للأسرى من سجن إلى آخر، وعزل الأسرى عن بعضهم البعض، داخل السجن الواحد، وغير ذلك من الإجراءات القمعية الرامية إلى تحطيم عزيمة المقاومين وإنهاء إضرابهم...

■ وائل سعد

لم تغلق كل محاولات الكيان لثني عزيمة المضربين داخل السجون، فبعد حوالي الشهر من الإضراب، جُلّ ما أنتجته عمليات التضييق على المضربين، هو: المزيد من الإصرار على النصر في هذه المعركة. وقد لاقت محاولات التضييق هذه بالفعل تصعيداً أشد أثراً من قبل الأسرى. حيث ازدادت قافلة الأسرى المنضمين إلى عداد هذه المعركة ليصل بحسب بعض التقديرات إلى حوالي 1800 أسير...

«النصر صبر ساعة»

يكن الرهان الأساسي لحكومة العدو على تطويع الأسرى ومحاولة ثنيهم عن إضرابهم بشتى الطرق، لكن صمود المضربين للأسبوع الرابع قد عبّد حسابات المعركة داخل سجون الاحتلال بالنسبة للصهاينة، وإحدى هذه الحسابات هي: إصرار الأسرى المضربين على المضي قدماً في نضالهم ضد المعركة الإعلامية التي تقودها أجهزة العدو لتبليط المعنويات في السجون وخارجها، من خلال تصدير أخبار وصور مفجرة لبعض الأسرى على أنهم تنازلوا عن إضرابهم، وأكثر هذه الدعايات شيوعاً في الأيام الأخيرة، كانت قيام إعلام العدو بنشر مقطع مصوّر للقيادي الفلسطيني، مروان البرغوثي، بزعم أنه يأكل في زنزانته، تبين لاحقاً أنه مفبرك وهو ما أثار موجة سخرية عارمة في الأوساط الشعبية الفلسطينية، بينما علقت فدوى البرغوثي، زوجة الأسير مروان، «أن «إسرائيل»، تلجأ إلى أفعال خسيصة»، محذرة من أن هذا الأمر «سيزيد إصرار المعتقلين على مواصلة الإضراب». إلى جانب محاولات الدعاية هذه، تلجأ سلطات الاحتلال إلى أداة قمعية تتمثل

بعزل المضربين عن الطعام، وأحياناً نقلهم بين السجون، وحتى تعريضهم للحبس الإفرادي كما حدث مع الأسير البرغوثي في محاولة لإضعاف حالة الإضراب، بوصفه عمالاً جماعياً منسقاً. وفي هذا الصدد، كسرت رسالة البرغوثي من داخل سجنه الإفرادي حالة التذير التي أرادت سلطات الاحتلال، بتأكيده على صمود الأسرى في «إضراب الكرامة».

هنا، تبدو أدوات الاحتلال في كسر حالة الإضراب غير مجدية في الوقت الذي تزداد الأوضاع الصحية للمضربين خطورة، وبالتالي، فإن المعركة باتت معركة كسر عظم تحسب بالساعات وليس بالأيام، في سباق المناضلين لنيل مطالبهم، بمقابل إصرار الاحتلال على كسر إرادتهم في ذلك، في هذا السياق، أعلنت اللجنة الإعلامية لإضراب الأسرى الفلسطينيين، الأربعاء 10/أيار: إن الأسرى المضربين عن الطعام في سجن «نيتسان الرملة»، يعانون أوضاعاً صحية خطيرة تتمثل بجفاف شديد وانخفاض في ضغط الدم، واضطراب في عمل القلب وعدم القدرة على الحركة، ونقل الأسير المضرب ناصر أبو حميد، لمحمي هيئة شؤون الأسرى، كريم عجوة، أن «إدارة السجن تحتجزهم في زنزين قذرة، وتصر على مصادرة الملح، عدا عن الاقتحامات الممنهجة وسياسة نقل الأسرى باستمرار، التي تهدف لإنهاك المضربين والانتقام منهم، لافتاً إلى أن إدارة السجن نقلت منذ بداية الإضراب سبع مرات».

ونقلت اللجنة أن إدارة سجن «نيتسان الرملة»، تحرم الأسرى المضربين من رؤية ضوء الشمس، بعد أن منعتهم من الخروج، وغطت الشبائيك بحيث تحجب وصول ضوء الشمس. ونقلت محامية «نادي الأسير»، أروى

حليحل، عن الأسيرين المضربين «حسام شاهين»، و«عبد الباسط شوابكة» قولهما: «إن الإجراءات التنكيلية والقمعية التي تنفذها إدارة السجن، تتصاعد، لا سيما عمليات التفتيش العقابية والمكثفة، كما أنها تخطط لتبرير عمليات التفتيش، عبر تزويد الأسرى المرضى بالملح عند خروجهم للعيادة، وبعد أن تزودهم تقتحم الأقسام لمصادرة الملح». لكن الأسيرين نقلاً للمحامية أن معنوياتهم عالية ومستمران حتى ساعة النصر، رغم كل ما يمارون به من إجراءات تنكيلية وظروف قاسية وضغوط نفسية هائلة.

يذكر أن إدارة مصلحة السجون في «عزل نيتسان» نقلت 47 أسيراً مريضاً من المضربين عن الطعام إلى مستشفى ميداني، أقامته سلطات الاحتلال في أحد أقسام سجن «هداريم».

مرحلة كسر العظم!

إصرار الأسرى هذا، في مقابل التعنت غير المجدي من قبل سلطات الاحتلال، رفع مستوى التحدي إلى معركة كسر عظم داخل السجون قد تنتقل إلى معركة كسر عظم خارج أسوارها، فيما لو استمر التنكيل بالأسرى المضربين، واستمرت حالة التزدي الصحي لهم، وهذا الاحتمال بتصعيد الحراك الشعبي القائم أصلاً له أسسه الموضوعية إذا ما نظرنا إلى حالات الصدام المستمرة بتصاعد في جميع مناطق الضفة الغربية.

حملات النضال مع الأسرى

في هذا الصدد، وضمن أحداث يوم الخميس الماضي، الذي أعلنته القوى المجتمعية يوماً للإضراب والاعتصام دعماً لقضية الأسرى، شهدت المدن الفلسطينية مواجهات عنيفة، أسفرت

في مدينة البيرة عن إصابة 13 مواطناً، بالرصاص الحي والمطاطي والغاز. بينما أصيب فتى فلسطيني برصاص العدو في اليوم ذاته، خلال مواجهات اندلعت بين الشبان وقوات الاحتلال ضمن فعاليات لإسناد الأسرى في قرية النبي صالح غرب مدينة رام الله بالضفة الغربية.

سلطات الاحتلال بالمقابل تكمل ما بدأت في السجون، بحملات الاعتقال والمداومة في أنحاء مختلفة من الضفة والقدس، في محاولة لاحتجاز رياح التصعيد الشعبي التي هبت من زنزين الأسرى المضربين، فاعتقلت 15 فلسطينياً من بلدات «بيت فجار» جنوب شرق بيت لحم، و«الخضر» و«حوسان» غربي المدينة، كما اعتقلت ثلاثة آخرين من قرى «كفر قدوم» و«كفل حارس» و«عبوين»، إضافة إلى حملات اعتقال أخرى في «قنديا» و«طولكرم».

مع استمرار حالة الإضراب وثباتها، وحالة المواجهة الشعبية المتصاعدة في الأراضي المحتلة، يقف كيان الاحتلال حائراً أمام خيارين أحلاهما من الأول هو: الرضوخ لمطالب الأسرى، والذي يعني تسجيل انتصار مهم للقوى الحية داخل المجتمع الفلسطيني، وإعادة الاعتبار لخيار المواجهة بعد أن سئم الشعب الفلسطيني من استجداء الحلول الدبلوماسية، أما الخيار الآخر فهو: ليس أقل وطأة على الصهاينة، فيما لو دخل المضربون عن الطعام مرحلة الخطر الصحي، وزادت الاعتقالات التعسفية بحق المتضامنين مع الأسرى، في الوقت الذي تنضج فيه إمكانات حراك شعبي أسست لها الهبة الشعبية، وعودة الشباب إلى الفعل السياسي على الأرض، وأخيراً التجمعات الكبيرة والمستمرة، دعماً لقضية الأسرى.

إنه الوقت الذي تنضج فيه إمكانات حراك شعبي أسست لها الهبة الشعبية وعودة الشباب إلى الفعل السياسي على الأرض

الصورة عالمياً

ليبيا: استكمال الخروج من المياه الراكدة



دفعت الأوضاع العسكرية المتأزمة في ليبيا الأطراف الدولية والإقليمية إلى تسريع العمل باتجاه إبعاد البلاد عن شبح انهيارات كبيرة، تحديداً بعد معارك الهلال النفطي، والمعارك في جنوب البلاد. ونجحت الضغوط الدولية في تحريك المسار السياسي مجدداً، والذي كانت من أبرز علاماته لقاء حفتر- السراج مؤخراً، في «أبوظبي»...

■ فادي خضر

المعارك في جنوب ليبيا الشهر الماضي، واحتمال انتشار الفوضى في مناطق تحوي استثمارات أجنبية، ونقاط تهريب المهاجرين والأسلحة باتجاه السواحل، واستمرار انتشار الجماعات المتطرفة في سرت ومناطق أخرى من بنغازي، أدت إلى صدور بيانات متوافقة، من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ودول الجوار الليبي معنيين للقلق إزاء التطورات العسكرية في ليبيا...

■ موسكو-أبوظبي-القاهرة

بدأت كل من روسيا ومصر بتحريك المياه الراكدة سياسياً في ليبيا، حتى في ظل اشتداد المعارك في الهلال النفطي، وبعدها في جنوب البلاد، لكن ثمار الجهود الروسية - المصرية، لم تؤت ثمارها، إلا بعد الهدوء النسبي، الذي تبع المعارك، وأيقنت القوى المتحاربة وتحديداً القوى التابعة لبرلمان طبرق والحكومة في طرابلس، بالتجربة إمكانات التحصيل الميداني الآتية وآثارها على وحدة البلاد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مخاوف الأوروبيين من انفلات الأوضاع أكثر فأكثر، يعني تلقي السواحل الأوروبية لأعداد قد تكون غير مسبوقة من المهاجرين، إذا ما نظرنا إلى الخط البياني المتصاعد لأعدادهم سنوياً، عبر السواحل الليبية. وبالتالي، فإن حراكاً إقليمياً ودولياً ضاغطاً مهدت له روسيا ومصر والجزائر أيضاً، أثمر في نهاية المطاف عن لقاء مهم بين قائد الجيش الليبي، المشير خليفة حفتر، ورئيس

الحكومة الليبية فايز السراج، في العاصمة الإماراتية أبوظبي، وسط أجواء وصفت بالإيجابية، كانت قد سبقتها تحركات إقليمية لتفعيل التوافقات الأولية المتوقعة بين الطرفين.

الجانبان اللذان التقيا الثلاثاء 2/أيار الحالي، أكدا على اتفاق حول معظم النقاط الخلافية، بحسب الأنباء الواردة من قاعة الاجتماعات، ونقلت قناة «218»، الليبية، نقلاً عن مصادرها، أن حفتر والسراج اتفقا على «إعادة هيكلة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني»، إضافة إلى «التوافق على جيش ليبي موحد وتطوير وتدريب الجيش»، وكذلك عدم التدخل الأجنبي ووحدة ليبيا ومكافحة الإرهاب»، كما أشارت وسائل الإعلام، إلى أن السراج وحفتر اتفقا على «تشكيل حكومة منفصلة ومستقلة عن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، فيما تم الاتفاق أيضاً على احترام القضاء، ومعالجة قضية المهجرين والنازحين وحل أزمة الجنوب»، كما اتفق الجانبان على إعداد انتخابات رئاسية وبرلمانية، في موعد أقصاه آذار/2018.

■ بانتظار الاتفاق الرسمي

أعلنت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها حول الأوضاع في ليبيا، أن موسكو «ترحب باستعداد طرابلس وطبرق، للانخراط في حوار بناء وهادف للخروج بحل سياسي للأزمة الليبية». وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، قد أكد لرئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية، فايز السراج، خلال زيارة الأخير لموسكو في 2/أذار الماضي، أن

«موسكو تريد أن ترى ليبيا دولة موحدة ومزدهرة، تعتمد على مؤسسات دولة قوية ولها جيش لديه استعداد قتالي عال».

في السياق ذاته، قام وزير الخارجية الإيطالية، أنجيلينو ألفانو، بزيارة قصيرة إلى طرابلس، بحث خلالها مع مسؤولين ليبيين، موضوعي المصالحة الوطنية ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وكانت الخارجية الإيطالية قد عيّنت في وقت سابق على لقاء حفتر-السراج، عندما كتبت على «تويتر»: «إن ألفانو يزور ليبيا لتجديد دعم إيطاليا للمصالحة الوطنية والحوار كسبيل لإرساء الاستقرار في ليبيا».

كما أن الجزائر استقبلت يوم الثلاثاء 9/أيار الحالي، رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج، ضمن الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي في ليبيا، حيث التقى رئيس الوزراء عبد الملك سلال، وبحثا سبل حل الأزمة الليبية. هذا التفاعل الذي تبع لقاء الأطراف الليبية، يؤكد ضرورة إغلاق هذا الملف بالنسبة لدول الجوار الليبي، والقوى الساعية إلى السلام في العالم، لكن اللقاء الذي حصل يلزم التثبيت، وربما الذهاب إلى مؤتمر واسع في مصر أو الجزائر، أو حتى الذهاب إلى مجلس الأمن الذي لا يبدو وارداً في هذه المرحلة، نتيجة غياب واشنطن ولندن بشكل رئيس عن ساحة الفعل السياسي في الأزمة الليبية، لكن توحيد الجهود الإقليمية والدفع الروسي المستمر اتجاه الحل السياسي في البلاد، يبدو كافياً في المرحلة الحالية، لإنجاز خطوات ثابتة ومهمة على طريق الحل.

• أعلنت الخارجية

الروسية أن

ميخائيل

بوغدانوف،

المبعوث

الخاص للرئيس

الروسي إلى شرق

المتوسط وأفريقيا،

بحث الأسبوع الماضي عملية تحرير الموصل

مع السفير العراقي في موسكو حيدر هادي.

• ذكرت تقارير صحفية:

أن الولايات

المتحدة

تنوي نشر

منظومات

«باتريوت»

للدفاع الجوي

في دول البلطيق

بصورة مؤقتة، فيما

أكد وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس

دراسة هذا الموضوع.

• كشف وزير

الدفاع

التركي، فكري

إيشيق، أن

أنقرة وموسكو

تنشطان

مفاوضات بشأن

شراء تركيا منظومات صواريخ روسية، من

طراز «إس-400»، وتناقش حالياً الجوانب

الفنية وسعر الصفقة.

• أعلن رئيس كوريا

الجنوبية

الجديد،

مون جيه

إن، الأبعاد

الماضي، أنه لا

يستبعد قيامه

بزيارة لبيونغ يانغ

في المستقبل، في حال كانت هناك ظروف

مواتية لمثل هذه الزيارة.

• دعمت وزارة الدفاع

الأمريكية خلال

الأسبوع الماضي،

خطة لتوجيه

استثمارات

بنحو 8 مليارات

دولار بغية زيادة

وجود القوات

العسكرية الأمريكية

في الشرق الأقصى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

• أعلنت الأمم المتحدة

أن حوالي 31

الفأ من أهالي

الموصل

العراقية

عادوا إلى

المناطق الغربية

من المدينة بعد

تحريرها من قبضة مسلحي تنظيم «داعش»

الإرهابي.

72 عاماً: النصر لا يزال استحقاقاً



احتفلت شعوب العالم صباح التاسع من أيار بالذكرى الـ 72 للانتصار على الفاشية، وهزيمة ألمانيا النازية في الحرب الوطنية العظمى. تضمن الاحتفال في روسيا عروضاً عسكرية، ومسيرات «أفواج الخالدين»، ووضع باقات الورد أمام الأضرحة والتماثيل التي تمثل تلك الفترة.

■ آتات كرد

تأخذ احتفالات النصر في روسيا شكلاً للتذكير بالتضحيات السوفييتية التي وجدت نفسها وحيدة قبيل منتصف القرن العشرين، في المواجهة الجدية ضد الظاهرة النازية الأخذة في التوسع على حساب الشعوب الأوروبية، حيث لم يكن تمدد الفاشية سوى رد فعل إمبريالي على تصاعد الثورات داخل وعلى تخوم الخصم التاريخي المتمثل بالقطب الروسي.

عرض عسكري في الساحة الحمراء
أقيم عرض عسكري مهيب في الساحة الحمراء بموسكو، بحضور الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وحشد من المحاربين القدامى ورؤساء من بلدان العالم، إضافة إلى قادة ومسؤولين في الجيش والحكومة.

انطلق العرض العسكري في الساعة العاشرة من صباح التاسع من أيار، حيث بدأه وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو بتفقد التشكيلات العسكرية من حامية موسكو، أعقبه دخول صفوف العسكرين «10 آلاف جندي» ممثلة سائر صنوف القوات المسلحة الروسية الساحة الحمراء، وبعدها 135 عربة عسكرية من مختلف الطرازات تقدمتها دبابة «تي-34» الخالدة التي لقت الهلترلين دروساً لا تنسى. وكان من المقرر اختتام الاستعراض بتحليق 17 سرباً من الطائرات الحربية الهجومية والاعتراضية والقاذفة فوق الساحة الحمراء.

مهمة مواجهة النازية الجديدة

كشف بوتين، في حفل استقبال في الكرملين بمناسبة يوم النصر يوم الثلاثاء، عن أن وثائق الأرشيف تظهر أن الحزب النازي كان يعتزم إبادة المواطنين السوفييت الذين لم تدرج أسماؤهم في لوائح من سيستعبدتهم من أجل الإنتاج، وكان سيقضي

عليهم جسدياً أو ينفيهم إلى مناطق نائية حيث ينقرض الناس تدريجياً. هذا، وأشار بوتين حسب «نوفوستي» إلى أن الشعب السوفييتي هو من وضع خاتمة هذه الحرب الدموية ونقطة النهاية بالنصر فيها، وكان بوتين قد قال، في كلمة ألقاها على الجماهير التي سارت في موكب النصر: «إنه ليس هناك قوة قادرة على استعباد الشعب الروسي» و«ن ننسى أبداً أن حرية أوروبا والسلام الذي طال انتظاره في العالم صنعه أبؤنا وأجدادنا».

وأشار بوتين: إلى أن الحياة ذاتها اليوم تتطلب تعزيز القدرة الدفاعية للبلاد، قائلاً: إن القوات المسلحة الروسية قادرة على صد «أي عدوان محتمل». ودعا أيضاً لتوحيد المجتمع الدولي في مواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والتطرف والنازية الجديدة، قائلاً: إن روسيا مستعدة للتعاون مع البلدان الأخرى.

مسيرات فوج الخالدين في العالم

انطلق مسير فوج الخالدين بمناسبة عيد النصر لأول مرة في مدينة تومسك وسط روسيا في العام 2011، لتنتشر تدريجياً في معظم المدن الروسية، بما فيها موسكو وبطرسبورغ. و«فوج الخالدين»، هو حملة شعبية دولية تنظم في روسيا وبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق وغيرها بمناسبة عيد النصر من أجل إحياء ذكرى المحاربين القدامى الذين قضوا نحبهم في الحرب ضد النازية.

كما أن مسيراتها تجري حالياً في أراضي 64 دولة. وانطلق مسير الفوج الخالد وسط موسكو والمدن الروسية الأخرى يوم الاثنين، حمل فيها المشاركون صور من خاضوا الحرب الوطنية العظمى ومن لم يعودوا منها، فيما انضم إلى هذه الحملة ضيوف من بلدان كبريطانيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا،

وأستراليا، وكندا التي شارك ممثلون عنها للمرة الأولى في هذه الحملة الرمزية.

وبدعوة من الحزب الشيوعي الأوكراني، انطلق فوج الخالدين لأول مرة هذا العام في العاصمة الأوكرانية كييف بمشاركة عشرات الآلاف من الأوكرانيين الذي حملوا خلال المسير صور جنود الجيش الأحمر ورايات النصر، وذلك بالرغم من قيام السلطات الأوكرانية بمنع الاحتفال ومنع رموز ورايات النصر، وشهدت مدن أوكرانية عدة نشاطات مماثلة مثل زابوروجيا و خاركوف وجيتومير وماريوبول وكيروفوغراد وخيرسون وغيرها.

وأفادت قناة «نفيزدا» الروسية: أن مسيرة فوج الخالدين بدأت أيضاً في اليابان، وخرج العشرات من الناس في المسيرة التي بدؤها من مبنى البعثة الدبلوماسية الروسية، بمشاركة يابانية. كما شهدت جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية احتفالات مماثلة خاصة في بلغاريا وصربيا وغيرها. وجرت احتفالات في سورية والأردن وبلدان عربية أخرى.

وأفادت قناة «نفيزدا» الروسية: أن مسيرة فوج الخالدين بدأت أيضاً في اليابان، وخرج العشرات من الناس في المسيرة التي بدؤها من مبنى البعثة الدبلوماسية الروسية، بمشاركة يابانية. كما شهدت جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية احتفالات مماثلة خاصة في بلغاريا وصربيا وغيرها. وجرت احتفالات في سورية والأردن وبلدان عربية أخرى.

الاحتفالات خارج روسيا

كما احتفلت الجالية الروسية في لبنان وخريجو المعاهد والجامعات السوفييتية والروسية في لبنان، يوم الأحد، بعيد النصر على الفاشية، حيث شارك المئات في مسيرة انطلقت من أمام كنيسة القديس يوحنا في منطقة

التضحيات

السوفييتية

وجدت نفسها

وحيدة قبيل

منتصف القرن

العشرين في

المواجهة

الجديدة ضد

الظاهرة النازية

الأخذة في

التوسع على

حساب الشعوب

الأوروبية



لوغو ألماني بأفس

تفتخر الإذاعة الدولية لألمانيا «دوتشيه فيله» بتعميد 178 ألف لاجئ، كاتب ومخرج مهم في مسرح الطفل السوري يهاجر من بلاده هرباً من راتب الـ 30 ألف ليرة في الشهر، يقع لاحقاً ضحية المنافسة غير المتكافئة في مسرح الطفل الألماني ويصاب بأزمة نفسية، «سوريون» لمع نجمهم في الإعلام الألماني، وأخيراً ولادة ما يسمى بالصحافة السورية في ألمانيا، والسينما السورية الألمانية التي حشدت ممثلي الثقافة الطارئة المنفصلة عن الناس، مع إعطائهم بعض الامتيازات الكرتونية.

■ آلان داود

ما الذي يجمع القصص أعلاه مع بعضها في خيوط متشابكة؟ إنها ببساطة قصص الإغتراب النفسي والاجتماعي وأزمة الهوية من جهة، ووقائع من الاستثمار السياسي - الثقافي ألمانيا لاجئين بشكل عام والسوريين بشكل خاص. خلف ذلك تختبئ كيفية بناء الثقافة في أوروبا الغربية، ويتعري جوهر مقاييسها التي سينتصب مئات

المتحمسين لأجلها ليقولوا: العدالة، حرية الفرد، ألوان الإنسانية المختلفة، الجهد الشخصي والعلاقات التي تقهر البيروقراطية، العمل الحر، المساواة الجنسية، وغير ذلك من الشعارات والرموز اللفظية. تعليم حديث يشعرك بانعدام العنف والقمع والعنصرية، تحاصر هذه الثلاثية بشكل لطيف، بينما يعيشها الجميع صامتين، قمع المنظومة وعنف القوانين وعنصرية التفوق العرقي وعبودية بطاقة اللاجئ والعمل في السوق السوداء وكل ما من شأنه أن يجعل من الاغتراب متضخماً بشكل مرعب، وهنا لا نقارن بين الاغتراب الصغير في الوطن الأم والاغتراب الكبير في بلدان اللجوء، فكلاهما اغتراب ولكل منهما ظروف تولده لا تتشابه مع الثاني.

لا تنخدعوا بكل ما يقال في الإعلام الألماني عن حب المكسوس السوري، وكفاءة مئات الأطباء السوريين فتشعرون فجأة بتضخم الذات المؤقت، كنتم تعيشون في فراغ صغير، أصبحتم تعيشون في فراغ كبير، الاغتراب وهذه المأساة والامها وعنف القوانين الحديثة هي كل ما بقي لكم من خيارات بائسة تسمح لكم المنظومة بالاختيار بين البائس والبائس لا أكثر، فتصبح



الطارئة، أسألوا ذاك الشاب السوري البسيط الطيب المجهول الذي عاد إلى بلاده، سينقل لكم صورة أوروبا الحقيقية ويحدثكم عن اللوغو الألماني البائس. الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الاختيار بحرية وحق العمل بكرامة رماداً، كما يصبح الكلام المعسول بداية سماً ذا مرارة في النهاية. بعيداً عن ديناصورات الثقافة

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



ولد المسرحي سعد الله ونوس في قرية حصين البحر في محافظة طرطوس عام 1941. نشر دراسة نقدية عن رواية «السام» لألبرتو مورافيا في الآداب، وفي المجلة نفسها نشر مسرحيته ميدوزا تحرق في الحياة، أصابه نشاط أدبي حيث نشر ثلاث مسرحيات قصيرة في الآداب البيروتية، والموقف العربي بدمشق 1964 منها مسرحية «مأساة بائع الدبس الفقير». له عشرات الأعمال المسرحية، وعرضت مسرحيته «يوميات مجنون» في المسرح التجريبي من إخراج فواز الساجر. أسس ونوس ورأس تحرير مجلة «الحياة المسرحية». توفي إثر مرض عضال 15 أيار 1997، وهو القائل: محكومون بالأمل. الصورة من مسرحيته مغامرة رأس المملوك جابر عام 1970.



عرض مسرحي للأطفال بالحسكة

قدمت طالبات قسم رياض الأطفال التابع لكلية التربية بجامعة الفرات «محافظة الحسكة» يوم 2017/5/11 العرض المسرحي المخصص للأطفال «سفينة الخلاص» على خشبة المركز الثقافي بمدينة الحسكة. تدور أحداث المسرحية في جزيرة أمانة، تقطنها مختلف صنوف الحيوانات التي كانت تعيش بأمن واطمئنان إلى أن يعكر صفو حياتها حدوث هزة أرضية تنبئ بانفجار بركان، يهدد حياة من يعيش على الجزيرة كلهم حيث يدب الرعب والخوف لدى حيوانات الجزيرة و يبحث كل واحد منهم عن الخلاص الفردي ولكن الحلول الفردية لا تنقذ الجميع فيقررون جميعاً البحث عن حل جماعي، يخلصهم من الخطر المحقق بهم وينجيهم من الموت، والمتمثل باللجوء إلى الإنسان ليساعدهم.

مشروع الكتاب الناطق بدمشق

بعد ثلاثة أشهر من العمل، أطلقت الهيئة العامة السورية للكتاب مشروعها الجديد «الكتاب الناطق» 2017/5/11 الذي تضمن أقراصاً مدمجة لأعمال الشعراء عروة بن الورد وسليمان العيسى. يتضمن الإصدار الأول: قرصين مدمجين يحتوي أحدهما مختارات من شعر العيسى ويحتوي الثاني: تسجيلاً شخصياً خاصاً بالهيئة بصوت العيسى نفسه قام بتسجيله في بيته، بينما يضم الإصدار الثاني قرصاً مدمجاً واحداً لديوان الشاعر عروة بن الورد بصوت مدير الهيئة العامة السورية للكتاب الدكتور ثائر زين الدين. تحدث زين في مؤتمر بمقر الهيئة: إن الكتاب الإلكتروني الناطق يتوجه إلى أصحاب الاحتياجات الخاصة، كما يساعد وصول المادة صوتياً عن طريق شاشة كومبيوتر أو تلفزيون.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/05/12» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

هكذا تكلم عبدالرحمن الشهبندر



مؤاخاة جميع الناس لأنهم يشاركونه في مثل عليا يُقدّسها في نفسه وهي تستلزم حقوقاً وواجبات. والشعور الوطني عنده قيمة فكرية وأخلاقية عالية تستوجب الدفاع عنها من أجل مصلحة الأمة، كل الأمة. وقد ربط الوطنية بالأخلاق الإيجابية التي تتطلب الجراءة والإقدام والعمل والنهي عن التفرقة في المجتمع والسعي لنقد الأخطاء وتقويم الاعوجاج وبث روح العدالة في الأفراد كما هي الضرب على أيدي الفاسدين حتى لا يتجرؤوا على فساد المجتمع. ويتابع القول:

إن الوطنية الحقّة لا تعني العزلة على الإطلاق، في الحق، إن سهولة الاتصال بين شعوب الأرض، وتقريب المسافات بين القارات، وشدة الامتزاج بين الثقافات، وارتباط المصالح بين الدول. كل ذلك يساهم في إبراز هويتنا الوطنية، التي يعتز بها كل مواطن على امتداد العالم العربي. والدكتور عبد الرحمن الشهبندر يقف بقوة مع ما قاله الشيخ محي الدين بن عربي المتوفى سنة 638 من الهجرة في قصيدته التي طالما استشهد بها على سمو التسامح:

لقد كنت قبل اليوم أنكر صاحبي
إذا لم يكن ديني إلى دينه داني
وقد صار قلبي قابلاً كل صورة
فمرعى لغزلان ودير لرهبان
وبيت لأوثان وكعبة طائف
والواح تورا ومصحف قرآن
أدين بدين الحب أنى توجهت
ركائبه فالحب ديني وإيماني

على قاعدة المدينة الحديثة فيقول: أهم الغايات التي ننشدها في معالجة هذه القضايا هي الإصلاح في الوطن العربي. ومن هنا يؤكد: أن الإصلاح على قاعدة المدينة الحديثة، بدءاً من علاقة الرجل بالمرأة، ووصولاً إلى مفهوم الدولة، وشكل نظام الحكم المُرْتَجى، مروراً بشكل التنظيمات السياسية والفكرية والعقائدية. وكتاب «القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي» هو تصوّره وبرنامجه السياسي والفكري لهذه العملية الاجتماعية السياسية. يؤكد هذا من خلال مقدمة كتابه، فيقول: أرجو أن يلاحظ القارئ أن الرأي الذي ننتهي إليه من بعد ما ندعمه بالحجة هو في الغالب رأي أعتقد بصحته من جراء تجارب مرت بنا منذ نحو جيل كامل، فإذا قدر لنا أن نخدم قضيتنا المشتركة بما نستخلصه من هذه التجارب والأفكار العلمية النافعة نكون قد قمنا بشيء من الواجب.

والالفت للنظر أن الدكتور الشهبندر يهدي كتابه لذكرى الشهداء الذين سقطوا في ميادين الشرف في العالم العربي، دفاعاً عن الحرية والاستقلال، وهذه اللفتة تدل دالة قاطعة على شعور نبيل وفيض من الوطنية الحقّة، التي سار على هديها، فهو يقول في مقاله العاشر من كتابه «القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي» والذي حمل عنوان «الوطنية»:

الوطنية شعور عميق يحذو صاحبه إلى

يعتبر الدكتور عبدالرحمن الشهبندر المولود في دمشق عام 1879 والمتوفى فيها عام 1940 من الشخصيات الفكرية السياسية الهامة المؤثرة في تاريخ الفكر النهضوي العربي الحديث، فقد كان يجمع ما بين الشعور الوطني الوفاة والمعرفة المستنيرة والممارسة الهادفة إلى تحرير الإنسان والوطن. وتحرير العقل والفكر من الأوهام. وتحرير الأرض من الاستعمار. وهذا ما نظهره سيرة حياته. وكذلك مؤلفاته المنشورة والتي تضم كتاباته الفكرية والتاريخية ومذكراته الشخصية وبعض خطبه. وقد صدرت له عن وزارة الثقافة السورية المؤلفات التالية:

■ عبدالرزاق دحنون

- 1- كتاب «المقالات» جمعت فيه مقالاته المنشورة في المجلات والجرائد السورية والعربية.
 - 2- كتاب «القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي» الصادر لأول مرة عن مجلة المقتطف عام 1936. وهذا الكتاب هو موضوع مقالنا.
 - 3- كتاب «تاريخ الثورة الوطنية السورية» الصادر عام 1933.
 - 4- كتاب «مذكرات وخطب الدكتور عبدالرحمن الشهبندر».
- يمكننا القول: بأن كتاب «القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي» وضعه سياسي مفكر، ليقدم من خلاله تصوّره للمجتمع الذي يناضل في سبيله أو يدعو إليه. وربما يعود الفضل للدكتور الشهبندر في أنه أول سياسي عربي تقدّم ببرنامجه أو تصوّر فكري، لما يناضل من أجل تحقيقه. جاء الكتاب في عشرين مقال منشور في مجلة المقتطف ما بين عام 1930 وعام 1935. يستعرض في هذه المقالات أسس العمل السياسي كما كانت في زمانه، ويدرس جميع أشكال الحكم التي وجدت قديماً وحديثاً، باحثاً عن



نمط سياسي يليق بأصلح أشكال الحكم في البلدان العربية، معتمداً على ثقافته الواسعة من ناحية، وتجربته الشخصية في العملين السياسي والفكري من ناحية ثانية، ناظراً إلى العالم العربي على أنه وحدة حضارية ثقافية متفاوتة في درجات التطور، مثلما هي مختلفة في المميزات المحلية، لكنها مجتمعة على قاعدة واحدة، أو في إطار واحد، هو إطار اللغة والتاريخ والعقيدة والمصلحة، فما يجمع الشعوب العربية أكثر مما يفرقها.

ثمة إذن وحدة تحتوي التعدد، وتعدد لا يضعف الوحدة، ولهذا لم يكن مشروع الوحدة العربية مشروعاً خطابياً أو حلمياً مستحيلاً، بل هو مشروع سياسي واقعي ممكن وضروري. ممكن لأن عناصره متجسدة في الواقع، وضروري لأنه لا مكان للعرب في العالم المعاصر إلا بتحقيقه. فهو السبيل لنهضة العرب في عالم يقوم على الكيانات الكبرى، وربما كانت هذه النظرة للوحدة ما تزال صالحة إلى اليوم.

وعلى كل حال، يبدو الدكتور الشهبندر في مشروعه السياسي، ومن خلال كتابه هذا، يجدد دعوته للإصلاح